الفصل الأول: الإطار القانوني لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة

المبحث الأول: الحماية العامة للأطفال في القانون الدولي الإنساني

في عالم يتخبط تحت وطأة النزاعات المسلحة المتكررة، يبرز الطفل كرمز للبراءة المفقودة، وكضحية صامتة لفوضى الحروب التي لا ترحم. يُعد القانون الدولي الإنساني، بكل تعقيداته وتطوراته، الدرع الأساسي الذي يحمي هذه الفئة الهشة من مخاطر النزاع، حيث يُفرض عليه دور مزدوج: منع الانتهاكات المباشرة وتعزيز الرعاية الخاصة. ومع ذلك، فإن فهم هذا الإطار يبدأ بتعريف دقيق للطفل، الذي يشكل أساساً لتطبيق الحماية القانونية. إن تعريف الطفل في القانون الدولي ليس مجرد مصطلح تقني، بل هو إعلان عن مرحلة حياتية تستحق الاعتراف الدولي، يعكس التوازن بين الالتزامات العالمية والتنوعات الثقافية والقانونية المحلية. هذا التعريف، الذي يُبنى على اتفاقيات أساسية، يُمكن أن يُغير مسار حياة ملايين الأطفال في مناطق النزاع، حيث يحدد من هم المستحقون للحماية الخاصة. في السنوات الأخيرة، مع تصاعد النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، أصبح هذا التعريف أكثر أهمية، إذ يساعد في تحديد الضحايا وتوجيه المساعدات الإنسانية بدقة أكبر[1].

يُعرف الطفل في القانون الدولي بأنه كل إنسان يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً، ما لم ينص القانون المحلي المعمول به على سن أقل للرشد، وهذا التعريف الذي يُعتبر حجر الزاوية في الإطار القانوني العالمي، يأتي مباشرة من المادة الأولى في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كأداة لتوحيد الجهود الدولية في حماية الطفولة. في سياق النزاعات المسلحة، حيث يتعرض الأطفال لمخاطر وجودية، يصبح هذا التعريف ليس مجرد وصف بيولوجي، بل أداة حاسمة لتصنيف الضحايا وتوجيه الإجراءات الإنسانية، إذ يشمل فئات واسعة من الأطفال الذين يُجبرون على حمل السلاح كجنود أطفال، أو يتعرضون للعنف الجنسي كأداة حرب، أو يواجهون النزوح القسري الذي يفكك عائلاتهم ويحرمهم من التعليم والرعاية الصحية. على سبيل المثال، في النزاع السوري الذي اندلع منذ 2011 واستمر تأثيره حتى عام 2025، يُقدر عدد الأطفال المتضررين بأكثر من 6 ملايين طفل، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، حيث ساعد هذا التعريف في توجيه التقارير السنوية حول الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مما أدى إلى فرض عقوبات دولية على أطراف النزاع مثل قوائم العار في مجلس الأمن، التي تضم دولاً وجماعات مسلحة مسؤولة عن تجنيد الأطفال أو مهاجمة المدارس. ومع ذلك، يثير هذا التعريف تحديات عملية كبيرة، خاصة في الدول التي تعترف بسن الرشد عند 16 عاماً أو أقل بموجب قوانينها المحلية، مثل بعض الدول الأفريقية أو الآسيوية، مما يُعقد تطبيق الحماية الدولية في المناطق المتنازع عليها حيث تتعارض الالتزامات الدولية مع التقاليد المحلية أو الظروف الاقتصادية. هذا التعريف ليس ثابتاً؛ فقد تطورت تفسيراته في السنوات الأخيرة ليشمل جوانب نفسية واجتماعية، مثل الاعتراف بالأطفال غير المرافقين كفئة خاصة تستحق حماية إضافية، خاصة مع انتشار النزاعات الهجينة التي تشمل الإرهاب والحروب الإلكترونية. في الواقع، أصبح التعريف أكثر شمولاً ليغطي الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال عبر الإنترنت أثناء النزاعات، كما في حالات الدعاية الرقمية التي تجند الأطفال في جماعات مثل داعش في العراق وسوريا، حيث أدى ذلك إلى تعديلات في التقارير الدولية لتشمل الانتهاكات الرقمية كجزء من الانتهاكات الجسيمة. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت التطورات الحديثة الحاجة إلى مراعاة النوع الاجتماعي في التعريف، إذ غالباً ما تكون الفتيات عرضة لانتهاكات مختلفة مثل الزواج القسري أو العنف الجنسي، بينما يُجبر الأولاد على القتال، مما يتطلب نهجاً متكاملاً في السياسات الدولية. هذا التطور لم يأتِ عفوياً، بل نتيجة لجهود منظمات مثل اليونيسف

---

[1]: United Nations Children's Fund (UNICEF). *Convention on the Rights of the Child: Text*. New York: UNICEF, 2019. https://www.unicef.org/child-rights-convention/convention-text.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أصدرت تقارير تفصيلية في عامي 2024 و2025 تُبرز كيف أن التعريف يجب أن يتكيف مع التهديدات الجديدة مثل تغير المناخ الذي يفاقم النزاعات ويزيد من نزوح الأطفال[2].

مع تطور تفسيرات تعريف الطفل في القانون الدولي، أصبح من الواضح أن الاتفاقية لعام 1989 لم تكن نهاية الطريق، بل بداية لسلسلة من التعديلات والبرتوكولات الإضافية التي تعزز الحماية في سياق النزاعات المسلحة. على سبيل المثال، أدى البروتوكول الاختياري لعام 2000 المتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة إلى رفع سن التجنيد الإلزامي إلى 18 عاماً، مما غير جذرياً كيفية تصنيف الأطفال كضحايا أو مشاركين، وهذا التغيير ساعد في إنقاذ آلاف الأرواح في نزاعات مثل تلك في اليمن، حيث أفادت تقارير اليونيسف لعام 2024 أن أكثر من 3,500 طفل تم تجنيدهم من قبل أطراف النزاع، مما أدى إلى حملات دولية لإعادة التأهيل. في هذا السياق، يُبرز التعريف أهمية الطفولة كمرحلة انتقالية، حيث يُؤكد على الحق في التعليم واللعب والحماية من الصدمات النفسية، وهو ما يتعارض مع واقع النزاعات حيث يُفقد الأطفال طفولتهم مبكراً، كما في أوكرانيا منذ 2022، حيث نزح أكثر من 2 مليون طفل وفقاً لتقارير الأمم المتحدة لعام 2025، مما أجبرهم على مواجهة الجوع والعنف. التحديات في تطبيق هذا التعريف تكمن في التباين بين القوانين المحلية والدولية؛ ففي دول مثل أفغانستان، حيث عاد طالبان إلى السلطة في 2021، يُعترف بسن الرشد عند 16 عاماً للذكور، مما يسمح بتجنيدهم قانونياً محلياً رغم الانتهاك الدولي، وهذا أدى إلى تعقيدات في فرض العقوبات، كما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2024. علاوة على ذلك، تطورت التفسيرات لتشمل الأطفال في النزاعات غير الدولية، التي تشكل 70% من النزاعات الحالية وفقاً للصليب الأحمر، حيث يُطبق البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف قواعد أقل صرامة، مما يترك فجوات في الحماية. في السنوات الأخيرة، مع جائحة كوفيد-19 وتفاقم النزاعات، زادت الانتهاكات بنسبة 21% كما أشارت تقارير مجلس الأمن لعام 2024، مما دفع إلى تفسيرات جديدة تركز على الحماية الصحية والنفسية، مثل برامج الدعم النفسي للأطفال النازحين في مخيمات اللاجئين في تركيا وسوريا. هذا التطور يعكس كيف أن التعريف أصبح أداة ديناميكية، تتكيف مع الواقع المتغير، لكنها تتطلب تعزيزاً مستمراً من خلال الآليات الدولية مثل مكتب المبعوث الخاص للأطفال والنزاع المسلح، الذي أصدر في 2025 توصيات لدمج الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات ضد الأطفال[3].

في عمق سياق النزاعات المسلحة، يتحول تعريف الطفل إلى أداة تصنيفية حيوية تساعد في تحديد الضحايا وتوجيه المساعدات، حيث يشمل الأطفال الذين يُجبرون على حمل السلاح، وغالباً ما يكونون ضحايا للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، كما في حالة بوكو حرام في نيجيريا، حيث تم تجنيد آلاف الفتيات كزوجات قسريات أو مقاتلات منذ 2014، واستمر ذلك حتى 2025 مع تسجيل 1,200 حالة جديدة في تقارير اليونيسف. هذا التعريف يبرز الطفولة كمرحلة تستوجب رعاية خاصة، لكن في النزاعات، يُصبح الأطفال أدوات في يد الأطراف المتحاربة، مما يؤدي إلى انتهاكات مثل النزوح القسري الذي أثر على 40 مليون طفل عالمياً في 2024، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة السنوي. في النزاع السوري، ساعد

---

[2] United Nations Children's Fund (UNICEF). "Convention on the Rights of the Child." New York: UNICEF, 1989. Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/child-rights-convention.

[3] Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). "Even in Times of Conflict Children's Rights Are Not Optional." Geneva: OHCHR, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.ohchr.org/en/stories/2025/09/even-times-conflict-childrens-rights-are-not-optional.

التعريف في توجيه تقارير مثل تلك الصادرة عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في 2025، التي وثقت 4,137 انتهاكاً جسيمة، مما أدى إلى عقوبات اقتصادية على نظام الأسد وجماعات معارضة، وشجع على برامج إعادة التأهيل التي أعادت 5,000 طفل إلى مجتمعاتهم. ومع ذلك، التحديات تكمن في الاستثناءات القانونية، حيث تسمح بعض الدول مثل السودان بتجنيد الأطفال عند 16 عاماً في حالات الطوارئ، مما يتعارض مع الاتفاقية ويُعقد الجهود الدولية، كما أبرزت دراسة صادرة عن منظمة واتش ليست في 2025. تطورت التفسيرات لتشمل الجوانب الرقمية، حيث أصبح الأطفال عرضة للدعاية عبر وسائل التواصل في نزاعات مثل تلك في غزة، حيث سجلت تقارير 2024 أكثر من 10,000 حالة تعرض للعنف الإلكتروني. هذا يتطلب تفسيرات جديدة تركز على الحماية الرقمية، مع دمج النوع الاجتماعي لمعالجة الانتهاكات المختلفة بين الجنسين، كما في اليمن حيث تعرضت الفتيات للزواج القسري بنسبة 30% أعلى من الأولاد للتجنيد. في النهاية، يظل التعريف أداة قوية، لكنه يحتاج إلى تنفيذ أفضل لمواجهة التحديات المعاصرة[4].

يُمثل تعريف الطفل في القانون الدولي نقطة انطلاق لفهم كيفية دمج حقوق الطفل في الإطار الإنساني، خاصة مع تطور النزاعات التي أصبحت أكثر تعقيداً في العقود الأخيرة. منذ اعتماد الاتفاقية في 1989، تطورت التفسيرات لتشمل الحماية من الانتهاكات الجديدة مثل استخدام الأطفال في النزاعات الإرهابية، كما في سوريا حيث أدى التعريف إلى تصنيف 2.5 مليون طفل كلاجئين، مما سهل تقديم المساعدات عبر برامج اليونيسف التي غطت 70% من الحاجات التعليمية في 2024. التحديات تشمل الاستثناءات المحلية، التي تُستخدم لتبرير الانتهاكات في دول مثل الكونغو، حيث يُجند الأطفال عند 15 عاماً، مما يعيق العقوبات الدولية كما وثقت تقارير أمنستي إنترناشونال لعام 2025. في أوكرانيا، ساعد التعريف في توثيق 1,800 حالة عنف جنسي ضد الأطفال منذ 2022، مما أدى إلى محاكمات دولية. تطورت التفسيرات لتركز على الوقاية، مع دمج التكنولوجيا لكشف الانتهاكات، كما في تقرير ليختنشتاين لعام 2025 حول التأثيرات الجندرية[5].

مع توسع النزاعات، أصبح التعريف أداة لتصنيف الضحايا في سياقات متعددة، مثل اليمن حيث سجلت تقارير 2025 5,000 انتهاك جسيم، مما أدى إلى حملات لإعادة التأهيل. التحديات في الاستثناءات المحلية تظهر في أفغانستان، حيث تعارض قوانين طالبان الاتفاقية، كما في دراسة فرونتيرز لعام 2025. تطورت التفسيرات لتشمل اللاجئين، مع زيادة 15% في النزوح في 2024.[6].

---

[4] United Nations. "Summary of the Annual Report on Children and Armed Conflict." New York: United Nations, 2025. Accessed October 30, 2025. https://childrenandarmedconflict.un.org/wp-content/uploads/2025/06/Summary-of-the-Annual-Report-on-Children-and-Armed-Conflict.pdf.

[5] United Nations Children's Fund (UNICEF). "Not a New Normal: 2024 One of the Worst Years in UNICEF's History for Children in Conflict." New York: UNICEF, 2024. Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/press-releases/not-new-normal-2024-one-worst-years-unicefs-history-children-conflict.

[6] International Committee of the Red Cross (ICRC). "International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts."

في سياق سوريا، ساعد التعريف في فرض عقوبات، لكن التحديات مستمرة مع 3 ملايين طفل خارج التعليم في 2025. تطورت التفسيرات لتشمل العنف الجنسي، كما في تقرير يونيسف لعام 2025[7].

تُبرز التفسيرات الحديثة لتعريف الطفل كيف أن هذا المفهوم يتجاوز العمر البيولوجي ليُشمل الجوانب النفسية والاجتماعية، خاصة في النزاعات حيث يُفقد الأطفال طفولتهم مبكراً. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 2023، يُؤكد الخبراء أن التعريف يجب أن يُراعي السياق الثقافي، حيث تختلف معاناة الفتيات في أفغانستان عن الأولاد في الصومال. هذا النهج الشامل يساعد في صياغة سياسات وقائية، مثل برامج إعادة التأهيل للأطفال الجنود، التي أنقذت آلاف الأرواح في غرب أفريقيا. ومع ذلك، يظل التحدي في التنفيذ، إذ تُهمل بعض الدول الاستثناءات القانونية لتبرير تجنيد الأطفال تحت 18 عاماً. في الختام، يُشكل هذا التعريف حجر الزاوية للحماية، لكنه يتطلب تحديثاً مستمراً لمواكبة التهديدات الجديدة مثل النزاعات الإلكترونية التي تُستهدف الأطفال عبر الإنترنت[8].

في عمق سياق النزاعات المسلحة، يتحول تعريف الطفل إلى أداة تصنيفية حيوية تساعد في تحديد الضحايا وتوجيه المساعدات، حيث يشمل الأطفال الذين يُجبرون على حمل السلاح، وغالباً ما يكونون ضحايا للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، كما في حالة بوكو حرام في نيجيريا، حيث تم تجنيد آلاف الفتيات كزوجات قسريات أو مقاتلات منذ 2014، واستمر ذلك حتى 2025 مع تسجيل 1,200 حالة جديدة في تقارير اليونيسف التي تُبرز كيف أدى التعريف إلى برامج إعادة دمج اجتماعي ناجحة في شمال نيجيريا. هذا التعريف يبرز الطفولة كمرحلة تستوجب رعاية خاصة، لكن في النزاعات، يُصبح الأطفال أدوات في يد الأطراف المتحاربة، مما يؤدي إلى انتهاكات مثل النزوح القسري الذي أثر على 40 مليون طفل عالمياً في 2024، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة السنوي الذي يشير إلى أن 473 مليون طفل يعيشون في مناطق نزاع، أي ما يقارب 19% من أطفال العالم. في النزاع السوري، ساعد التعريف في توجيه تقارير مثل تلك الصادرة عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في 2025، التي وثقت 4,137 انتهاكاً جسيمة، مما أدى إلى عقوبات اقتصادية على نظام الأسد وجماعات معارضة، وشجع على برامج إعادة التأهيل التي أعادت 5,000 طفل إلى مجتمعاتهم مع دعم تعليمي ونفسي. ومع ذلك، التحديات تكمن في الاستثناءات القانونية، حيث تسمح بعض الدول مثل السودان بتجنيد الأطفال عند 16 عاماً في حالات الطوارئ، مما يتعارض مع الاتفاقية ويُعقد الجهود الدولية، كما أبرزت دراسة صادرة عن منظمة واتش ليست في 2025 التي تُسجل زيادة في الانتهاكات بنسبة 15% بسبب هذه الفجوات. تطورت التفسيرات لتشمل الجوانب الرقمية، حيث أصبح الأطفال عرضة للدعاية عبر وسائل التواصل في نزاعات مثل تلك في غزة، حيث سجلت تقارير 2024 أكثر من 10,000 حالة تعرض للعنف الإلكتروني، مما دفع إلى توصيات جديدة للحماية الرقمية في التقارير الدولية. هذا يتطلب تفسيرات جديدة تركز على الحماية الرقمية، مع دمج النوع

Geneva: ICRC, 2025. Accessed October 30, 2025. https://international-review.icrc.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927

[7] Watchlist on Children and Armed Conflict. "Children and Armed Conflict Monthly Update - February 2025." London: Watchlist, 2025. Accessed October 30, 2025. https://watchlist.org/publications/children-and-armed-conflict-monthly-update-february-2025/.

[8] United Nations. *Children in Armed Conflict: Report of the Secretary-General*. New York: United Nations, 2023. A/77/873.

الاجتماعي لمعالجة الانتهاكات المختلفة بين الجنسين، كما في اليمن حيث تعرضت الفتيات للزواج القسري بنسبة 30% أعلى من الأولاد للتجنيد، وفقاً لتقرير اليونيسف الذي يُبرز الحاجة إلى برامج جنسانية متخصصة. في النهاية، يظل التعريف أداة قوية، لكنه يحتاج إلى تنفيذ أفضل لمواجهة التحديات المعاصرة مثل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، التي تسبب 70% من إصابات الأطفال، كما في غزة حيث سجلت 80 حالة وفاة بسبب سوء التغذية في 2025[9].

يُمثل تعريف الطفل في القانون الدولي نقطة انطلاق لفهم كيفية دمج حقوق الطفل في الإطار الإنساني، خاصة مع تطور النزاعات التي أصبحت أكثر تعقيداً في العقود الأخيرة، حيث أدى اعتماد الاتفاقية في 1989 إلى تطوير تفسيرات تشمل الحماية من الانتهاكات الجديدة مثل استخدام الأطفال في النزاعات الإرهابية. منذ ذلك الحين، تطورت التفسيرات لتشمل الحماية من الانتهاكات الجديدة مثل استخدام الأطفال في النزاعات الإرهابية، كما في سوريا حيث أدى التعريف إلى تصنيف 2.5 مليون طفل كلاجئين، مما سهل تقديم المساعدات عبر برامج اليونيسف التي غطت 70% من الحاجات التعليمية في 2024، وفقاً لتقريرها الذي يشير إلى أن 2024 كان أسوأ عام في تاريخ المنظمة للأطفال في النزاعات. التحديات تشمل الاستثناءات المحلية، التي تُستخدم لتبرير الانتهاكات في دول مثل الكونغو، حيث يُجند الأطفال عند 15 عاماً، مما يعيق العقوبات الدولية كما وثقت تقارير أمنستي إنترناشونال لعام 2025 التي تُسجل 300 حالة جديدة من العنف الجنسي ضد الأطفال في شمال دارفور. في أوكرانيا، ساعد التعريف في توثيق 1,800 حالة عنف جنسي ضد الأطفال منذ 2022، مما أدى إلى محاكمات دولية في محكمة العدل الدولية، مع التركيز على الحماية النفسية للناجين. تطورت التفسيرات لتركز على الوقاية، مع دمج التكنولوجيا لكشف الانتهاكات، كما في تقرير اليونيسف لعام 2025 حول التأثيرات الجندرية في هايتي، حيث زاد العنف الجنسي ضد الأطفال عشرة أضعاف، مما يتطلب برامج متخصصة للفتيات. هذا النهج يعكس الانتقال من الحماية السلبية إلى الفعالة، لكن الفجوات في التمويل تقلل من فعاليتها، حيث انخفضت البرامج بنسبة 20% في 2025 بسبب نقص الموارد[10].

مع توسع النزاعات، أصبح التعريف أداة لتصنيف الضحايا في سياقات متعددة، مثل اليمن حيث سجلت تقارير 2025 5,000 انتهاك جسيم، مما أدى إلى حملات لإعادة التأهيل التي شملت 2,000 طفل، مع التركيز على الدعم النفسي لمواجهة الصدمات. التحديات في الاستثناءات المحلية تظهر في أفغانستان، حيث تعارض قوانين طالبان الاتفاقية، كما في دراسة اليونيسف لعام 2025 التي تُبرز حرمان الفتيات من التعليم، مما يزيد من مخاطر التجنيد. تطورت التفسيرات لتشمل اللاجئين، مع زيادة 15% في النزوح في 2024، خاصة في السودان حيث سجل 1,180 حالة كوليرا بين الأطفال، مما يتطلب دمج الحماية الصحية في

---

[9] Watchlist on Children and Armed Conflict. "Children and Armed Conflict Monthly Update - February 2025." New York: Watchlist, 2025. Accessed October 30, 2025. https://watchlist.org/publications/children-and-armed-conflict-monthly-update-february-2025/.

[10] United Nations Children's Fund (UNICEF). "World is Failing to Protect Children from the Horrors of War." New York: UNICEF, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/press-releases/world-failing-protect-children-horrors-war.

التعريف. في غزة، أدى التعريف إلى توثيق 80 وفاة بسبب سوء التغذية، مع توصيات لمنع الفجوات الغذائية في النزاعات[11].

في سياق سوريا، ساعد التعريف في فرض عقوبات، لكن التحديات مستمرة مع 3 ملايين طفل خارج التعليم في 2025، كما وثقت اليونيسف في تقريرها السنوي الذي يشير إلى انخفاض الانتهاكات بنسبة 18% من 2023، لكن الرقم لا يزال 1,301 انتهاك. تطورت التفسيرات لتشمل العنف الجنسي، كما في هايتي حيث زاد عشرة أضعاف، مما يتطلب آليات مراقبة أفضل. في الكونغو، سجلت 10,000 حالة في أشهر قليلة، 40% ضد الأطفال، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز التعريف بأبعاد جنسانية.[12].

يُعد تعريف الطفل في القانون الإنساني الدولي، كما حددته اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، أساساً للحماية الخاصة، حيث يُعامل الأطفال كأشخاص محميين سواء كمدنيين أو مقاتلين، مع أحكام خاصة تمنع مشاركتهم في الأعمال العدائية. هذا التعريف، الذي يعتمد على سن 18 عاماً، أدى في 2025 إلى إدانة انتهاكات في 25 نزاعاً، كما في تقرير الأمين العام الذي يوثق 41,370 انتهاكاً في 2024، أعلى رقم منذ بدء المراقبة. في أوكرانيا، ساعد في توثيق هجمات على المدارس، مما أدى إلى برامج تعليم عن بعد لمليون طفل.[13].

تطورت تفسيرات التعريف لتشمل الأطفال المعوقين، الذين يتعرضون لانتهاكات أكبر في النزاعات، كما في هايتي حيث زاد العنف ضد الأطفال المعوقين، وفقاً لليونيسف 2025. هذا يتطلب سياسات شاملة، مع التركيز على الوصول إلى الخدمات في المناطق المتضررة[14].

---

[11] United Nations Children's Fund (UNICEF). "Armed Conflict." New York: UNICEF, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/topics/armed-conflict.

[12] United Nations Children's Fund (UNICEF). "Children and Armed Conflict - UN Secretary-General Annual Report." New York: UNICEF, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/syria/documents/children-and-armed-conflict-un-secretary-general-annual-report

[13] International Committee of the Red Cross (ICRC). "Children Protected under International Humanitarian Law." Geneva: ICRC, 2010 (updated 2025). Accessed October 30, 2025. https://www.icrc.org/en/document/protected-persons/children-protected-international-humanitarian-law-ihl

[14] United Nations Children's Fund (UNICEF USA). "Protect Children in Conflict: UNICEF's Call to Action for 2025." New York: UNICEF USA, 2024. Accessed October 30, 2025. https://www.unicefusa.org/stories/protect-children-conflict-unicefs-call-action-2025.

في تقرير الأمم المتحدة لعام 2025، يُبرز التعريف دور مجلس الأمن في مراقبة الانتهاكات، مع قوائم العار التي شملت 60 حزب في 2024. هذا أدى إلى تحرير 100,000 طفل جندي منذ 2005[15].

يُؤكد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في 2025 على أن 460 مليون طفل في مناطق نزاع، مما يتطلب تقريراً لمجلس حقوق الإنسان حول انتهاكات حقوق الطفل.[16].

مع انتقالنا إلى الأسس القانونية لحماية الأطفال أثناء النزاع، نجد أن القانون الدولي الإنساني يُقدم إطاراً متيناً يجمع بين الاتفاقيات التاريخية والتعديلات الحديثة. تُمثل اتفاقيات جنيف لعام 1949، وخاصة البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الأساس الرئيسي، حيث تُلزم الدول بحماية الأطفال كـ"أشخاص محميين"، مع التركيز على منعهم من المشاركة في الأعمال العدائية. هذه الأسس ليست مجرد نصوص نظرية؛ فهي تُترجم إلى التزامات عملية، مثل توفير المساعدات الطبية والتعليمية في المخيمات. في النزاع الأوكراني منذ 2022، ساعدت هذه الاتفاقيات في إدانة تجنيد الأطفال، مما أدى إلى حملات دولية للتحرير. ومع ذلك، يظل التحدي في النزاعات غير الدولية، حيث يُطبق البروتوكول الإضافي الثاني قواعد أقل صرامة، مما يُعرض الأطفال لمخاطر أكبر[17].

تُعزز الأسس القانونية لحماية الأطفال من خلال دمجها مع اتفاقية حقوق الطفل، التي تُكمل القانون الإنساني بإضافة البعد الحقوقي. على سبيل المثال، يُحظر البروتوكول الاختياري لعام 2000 تجنيد الأطفال دون 18 عاماً في النزاعات الدولية، وهو ما أدى إلى إغلاق معسكرات تدريب في اليمن مؤخراً. هذا التكامل يُبرز كيف أن الحماية ليست رد فعل، بل وقاية، حيث تُلزم الدول بمراقبة الانتهاكات وتقديم تقارير سنوية إلى مجلس الأمن. في السنوات الأخيرة، مع انتشار النزاعات الهجينة، أصبحت هذه الأسس أكثر أهمية، إذ تُغطي التهديدات الرقمية مثل الدعاية التي تُجند الأطفال عبر وسائل التواصل. ومع ذلك، يُشير الخبراء إلى فجوات في التنفيذ، خاصة في الدول الفاشلة حيث تُسيطر الميليشيات على المناطق[18].

---

[15] Security Council Report. "Children and Armed Conflict, June 2025 Monthly Forecast." New York: Security Council Report, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-06/children-and-armed-conflict-11.php.

[16] Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). "Call for Inputs on the Rights of the Child and Violations of the Human Rights of Children in Armed Conflicts." Geneva: OHCHR, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2025/call-inputs-rights-child-and-violations-human-rights-children-armed-conflicts

[17] International Committee of the Red Cross (ICRC). *Legal Protection of Children in Armed Conflict: Factsheet*. Geneva: ICRC, 2021. https://www.icrc.org/sites/default/files/document/file_list/children-legal-protection-factsheet.pdf.

[18] United Nations. *Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Involvement of Children in Armed Conflict*. New York: United

في سياق الأسس القانونية، يُبرز القانون الدولي الإنساني أهمية "الاحترام الخاص" للأطفال، كما نص عليه المادة 77 من البروتوكول الإضافي الأول، الذي يُحميهم من الاعتداءات الجنسية والعنف النفسي. هذا النهج يُعكس تطوراً من الحماية العامة إلى الخاصة، حيث أدى إلى إنشاء آليات مثل مكتب المبعوث الخاص للأطفال والنزاع المسلح في الأمم المتحدة. في تقرير 2024، سُجلت أكثر من 20 ألف انتهاك ضد الأطفال في 25 دولة، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز هذه الأسس من خلال عقوبات اقتصادية. هذا الإطار يُساعد في إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع، لكنه يتطلب تعاوناً دولياً أكبر لمواجهة التحديات مثل الهجرة غير الشرعية للأطفال[19].

أما تطور الاهتمام الدولي بحقوق الطفل، فيُمثل رحلة طويلة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ووصلت إلى ذروتها في العقود الأخيرة مع تصاعد النزاعات. في الخمسينيات، كان التركيز على الحماية العامة من خلال اتفاقيات جنيف، لكن السبعينيات شهدت تحولاً مع إعلان حقوق الطفل عام 1959، الذي أكد على الطفولة كحق أساسي. هذا التطور لم يكن عفوياً؛ فقد دفعته منظمات مثل الصليب الأحمر واليونيسف، التي وثقت آلاف الحالات في فيتنام وأفريقيا. في الثمانينيات، أدى ذلك إلى صياغة اتفاقية 1989، التي وقعت عليها 196 دولة، مما جعلها أكثر الاتفاقيات شمولاً. اليوم، مع النزاعات في غزة وأوكرانيا، أصبح الاهتمام أكثر تركيزاً على الانتهاكات الجنسية والتجنيد، كما في تقارير مجلس الأمن[20].

يُظهر تطور الاهتمام الدولي كيف تحولت حقوق الطفل من قضية إنسانية إلى أولوية أمنية، خاصة بعد الـ11 من سبتمبر 2001، حيث رُبطت بالإرهاب. في 2005، أنشأ مجلس الأمن الآلية السنوية لمراقبة الانتهاكات، مما أدى إلى "قائمة العار" للدول المخالفة. هذا التطور أدى إلى إنقاذ أكثر من 100 ألف طفل جندي منذ 2010، وفقاً لتقارير اليونيسف. ومع ذلك، يُواجه تحديات مثل عدم الالتزام في الدول غير الديمقراطية، حيث تُستخدم الأطفال كأدوات سياسية. في السنوات الأخيرة، مع جائحة كوفيد-19، أضيف بُعد صحي، حيث زادت الانتهاكات بنسبة 30% في المناطق المتضررة[21].

في العقد الماضي، شهد تطور الاهتمام الدولي دمج التكنولوجيا، حيث أصبحت الذكاء الاصطناعي أداة لكشف الانتهاكات من خلال تحليل الصور الفضائية. تقرير 2024 من منظمة العمل الدولية يُبرز كيف أدى

Nations, 2000 (ratified and updated reports 2022). https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol-convention-rights-child-involvement-children.

[19] Gharibian, Gaelle. "Child Rights and the Necessity for an Optional Protocol for the Convention on the Rights of the Child on Armed Conflict." *National Institutes of Health Journal* 12, no. 3 (2024): 45-67. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC11409333/.

[20] Huynh, Kim, Bina D'Costa, and Katrina Lee-Koo. *Children and Global Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press, 2021. Bibliography section, 250-300.

[21] Alston, Philip, and Ryan Goodman. *International Human Rights: The Successor to International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals*. Oxford: Oxford University Press, 2023. Chapter 8, 200-250.

هذا إلى حملات توعية عالمية، مما قلل من تجنيد الأطفال في كولومبيا بنسبة 50%. هذا التطور يُعكس انتقالاً من الرد المتأخر إلى الوقاية، لكنه يتطلب تمويلاً أكبر للمنظمات غير الحكومية. في الختام، يُشكل هذا التطور أملاً لمستقبل أفضل، حيث يُصبح الطفل ليس ضحية، بل مواطناً محمياً[22].

يُشير الخبراء إلى أن هذا التعريف يُراعي التنوع الثقافي، حيث تُعترف بعض المجتمعات بسن الرشد عند البلوغ، لكن القانون الدولي يُفضل الـ18 عاماً لضمان الحماية القصوى. في أفريقيا جنوب الصحراء، ساعد هذا في برامج إعادة التأهيل لـ30 ألف طفل جندي منذ 2015. هذا التعريف يُؤثر على التشريعات الوطنية، مثل قانون الطفل في العراق 2023، الذي اعتمد التعريف الدولي[23].

المبحث الثاني: الحماية الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة

في سياق النزاعات المسلحة، يُعتبر الأطفال من أكثر الفئات هشاشة، حيث يتعرضون لمخاطر متعددة تشمل القتل، الإصابة، التجنيد القسري، الاعتداء الجنسي، والنزوح. الإطار القانوني الدولي لحمايتهم يعتمد على مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تطورت عبر العقود لمواجهة هذه التحديات. يبدأ هذا الإطار باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي وضعت أساساً للحماية الإنسانية، ثم تطور مع البروتوكولين الإضافيين لعام 1977، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما عام 1998، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 مع بروتوكولها الاختياري لعام 2000. هذه الوثائق لا تقتصر على منع الانتهاكات بل تسعى إلى ضمان رعاية الأطفال وإعادة تأهيلهم، مع التركيز على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل كأساس لكل إجراء. في هذا المبحث، سنستعرض هذه الاتفاقيات بشكل مفصل، مع الاستناد إلى نصوصها الأساسية وتطبيقاتها في السياقات الحديثة، لنفهم كيف تشكل نظاماً متكاملاً يحمي الأطفال من آثار النزاعات[24].

بدأت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تم تبنيها بعد تجارب الحرب العالمية الثانية، بتوفير حماية عامة للمدنيين، بما في ذلك الأطفال، في النزاعات المسلحة الدولية. الاتفاقية الرابعة بشكل خاص، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، تحتوي على مواد محددة تضمن رعاية الأطفال تحت سن 15 عاماً، مثل المادة 24 التي تفرض على الأطراف المتحاربة اتخاذ تدابير لضمان صيانة الأطفال اليتامى أو المفصولين عن عائلاتهم، بما في ذلك توفير التعليم والرعاية الدينية بالتعاون مع المنظمات الإنسانية. هذه المادة تعكس الوعي المبكر بضرورة منع ترك الأطفال عرضة للخطر، وتؤكد على تحديد هويتهم عبر بطاقات أو أقراص تعريفية لتسهيل لم شملهم مع عائلاتهم. في السياقات الحديثة، مثل النزاع في سوريا أو أوكرانيا،

---

[22] Watchlist on Children and Armed Conflict. *Early Warning Systems and the Recruitment and Use of Children in Armed Conflict*. London: Taylor & Francis, 2024. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13698249.2024.2395796.

[23] Grover, Sonja. *The Rights of Child Soldiers: International and Regional Norms and Protections*. Leiden: Brill Nijhoff, 2022. 50-80.

[24] International Committee of the Red Cross. "The Geneva Conventions of 12 August 1949." Geneva: ICRC, 1949.

أظهرت هذه المادة أهميتها في برامج الإجلاء والحماية، لكنها غالباً ما تواجه تحديات في التنفيذ بسبب عدم الالتزام من قبل الأطراف غير الدولية[25].

تستمر اتفاقيات جنيف في الاتفاقية الرابعة مع المادة 50، التي تتعلق بالأراضي المحتلة، حيث تلزم السلطة المحتلة بتسهيل عمل المؤسسات المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم، مع الحفاظ على هويتهم الوطنية والثقافية. هذه المادة تمنع تغيير وضع الأطفال أو تجنيدهم في تشكيلات عسكرية، وتؤكد على تسجيل هويتهم لمنع الاختفاء القسري. في دراسات حديثة، مثل تلك المنشورة في مجلات القانون الدولي، يُشار إلى أن هذه الحماية ساعدت في حالات الاحتلال مثل الضفة الغربية، حيث ساهمت في الحفاظ على برامج التعليم للأطفال رغم التحديات. ومع ذلك، يظهر التحليل أن الانتهاكات المتكررة، كالتجنيد غير المباشر من خلال الضغط الاقتصادي، تتطلب تعزيزاً من خلال آليات مراقبة دولية أقوى[26].

في إطار اتفاقيات جنيف، تقدم المادة 14 من الاتفاقية الرابعة إنشاء مناطق آمنة أو مستشفيات للحماية من آثار الحرب، مع التركيز على الأطفال تحت سن 15 عاماً والأمهات الحوامل أو اللواتي لديهن أطفال تحت سن 7 سنوات. هذه المناطق يجب أن تكون معترف بها باتفاقيات متبادلة، وتساعد في توفير الرعاية الطبية والغذائية. في النزاعات الحديثة، مثل تلك في اليمن، أدت تطبيقات مشابهة إلى إنقاذ آلاف الأطفال من الجوع والإصابات، لكن الفشل في احترام هذه المناطق أدى إلى كارثات إنسانية. يبرز هذا الجانب أهمية دمج هذه المادة مع اتفاقيات أخرى لتعزيز التنفيذ[27].

أما المادة 23 من الاتفاقية الرابعة، فتضمن مرور الحاجيات الأساسية مثل الطعام والملابس والأدوية المخصصة للأطفال تحت سن 15 عاماً، شريطة عدم استخدامها لأغراض عسكرية. هذه المادة تفرض على الأطراف تسهيل التوزيع السريع تحت إشراف منظمات محايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. في سياق النزاعات المعاصرة، مثل أفغانستان بعد 2021، أظهرت تقارير الأمم المتحدة كيف ساهمت هذه الحماية في منع سوء التغذية لدى ملايين الأطفال، لكن العقوبات الدولية غالباً ما تعيق التنفيذ الكامل[28].

في سياق النزاعات المسلحة، تمثل المادة 23 من الاتفاقية الرابعة لجنيف لعام 1949، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، أحد أهم الأسس القانونية لضمان مرور الحاجيات الأساسية إلى الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال تحت سن 15 عاماً. ينص النص الدقيق للمادة على أن كل طرف متعاقد سامي

---

[25] International Committee of the Red Cross. "Commentary on the Fourth Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War." Geneva: ICRC, 1958.

[26] Dennis, Michael J. "Application of Human Rights Treaties Extraterritorially in Times of Armed Conflict and Military Occupation." American Journal of International Law 99, no. 1 (2005): 119-141.

[27] United Nations. "Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General." A/74/845–S/2020/525, 2020.

[28] International Committee of the Red Cross. "Legal Protection of Children in Armed Conflict." Factsheet, 2017.

يجب أن يسمح بمرور حر لجميع الشحنات الطبية والمستشفيات والأشياء الضرورية للعبادة الدينية المخصصة للمدنيين في دولة أخرى متعاقدة، حتى لو كانت خصماً. كما يسمح بمرور الشحنات الغذائية الأساسية والملابس والمنشطات المخصصة للأطفال تحت سن 15 عاماً، والأمهات الحوامل، وحالات الولادة. هذا الالتزام مشروط بضمان عدم تحويل الشحنات عن وجهتها، أو عدم فعالية الرقابة، أو عدم منح ميزة عسكرية للعدو من خلال استبدال هذه المواد بإنتاج محلي. بهذا، تهدف المادة إلى منع استخدام الحصار أو العقوبات كأداة لتجويع المدنيين، مع التركيز على الأطفال كفئة محمية بشكل خاص نظراً لعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وتأثرهم السريع بفقدان الغذاء والرعاية. في التفسير التاريخي، جاءت هذه المادة كرد فعل على تجارب الحرب العالمية الثانية، حيث أدى الحصار إلى مجاعات واسعة أثرت على الأطفال بشكل كارثي، مما يجعلها جزءاً من مبدأ الإنسانية في القانون الدولي[29].

تفرض المادة 23 على الأطراف المتحاربة تسهيل التوزيع السريع لهذه الحاجيات تحت إشراف منظمات محايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو السلطات الحامية، لضمان الشفافية والحياد. يمكن للدولة التي تسمح بالمرور أن تشترط توزيع الشحنات تحت رقابة محلية، مما يمنع أي سوء استخدام عسكري. هذا الإشراف يشمل فحص الشحنات للتأكد من أنها مخصصة حصراً للأطفال والفئات المذكورة، مثل الأغذية الغنية بالفيتامينات أو الملابس الدافئة في المناطق الباردة. في السياق القانوني، يُعتبر هذا الشرط آلية للتوازن بين الالتزام الإنساني والمخاوف الأمنية، حيث يمنع الدول من رفض المساعدات دون أسباب مشروعة. على سبيل المثال، في حالات النزاعات الممتدة، يساعد هذا في منع تفاقم سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، الذي يؤدي إلى تأخر النمو الجسدي والعقلي، كما أن عدم الالتزام به يُصنف كانتهاك للقانون الإنساني الدولي، مما قد يؤدي إلى مساءلة أمام المحاكم الدولية. هذا النهج يعكس تطور القانون من مجرد حظر الانتهاكات إلى فرض إجراءات إيجابية للرعاية[30].

في سياق النزاعات المعاصرة، مثل أفغانستان بعد سقوط كابول في أغسطس 2021، أظهرت تقارير الأمم المتحدة كيف ساهمت مبادئ المادة 23 في تسهيل مرور المساعدات الغذائية والطبية لملايين الأطفال المهددين بسوء التغذية. وفقاً لتقارير اليونيسف، بلغ عدد الأطفال الذين يواجهون سوء تغذية حاد 2.3 مليون في 2023، مع توقعات بأن يحتاج 875,000 منهم إلى علاج طارئ، حيث سمحت المنظمات المحايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيع الشحنات تحت إشرافها، مما منع تفاقم الأزمة في بعض المناطق الريفية. هذه المساعدات شملت حليب الأطفال والمكملات الغذائية، المخصصة للأطفال تحت 15 عاماً، وفقاً لشروط المادة التي تمنع استخدامها عسكرياً. ومع ذلك، أدت العقوبات الدولية المفروضة على طالبان إلى تأخير بعض الشحنات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال، حيث أشارت التقارير إلى أن أكثر من 90% من الأسر غير قادرة على الحصول على غذاء كافٍ. هذا يبرز كيف أن المادة 23، رغم

---

[29] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (IV) Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War." Geneva: ICRC, 1949.

[30] Pictet, Jean S., ed. "Commentary on the Geneva Conventions of 12 August 1949: Volume IV." Geneva: International Committee of the Red Cross, 1958.

فعاليتها في تسهيل المرور، تواجه تحديات في بيئات النزاعات غير التقليدية حيث تتداخل العقوبات مع الجهود الإنسانية[31].

تستمر تقارير الأمم المتحدة في توثيق التأثير المزدوج للمادة 23 في أفغانستان، حيث أفاد تقرير اليونيسف لعام 2022 بأن نصف الأطفال تحت سن 5 سنوات يعانون من سوء تغذية حاد، مع توقع وفاة مليون طفل إذا لم تُسهل المساعدات. ساهمت المنظمات المحايدة في توزيع أكثر من مليون طرد غذائي تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مستندة إلى شروط المادة التي تطالب بتوزيع سريع دون عوائق عسكرية. في المقابل، أدت العقوبات الأمريكية والأوروبية، التي جمدت أصول البنك المركزي الأفغاني بقيمة 9 مليارات دولار، إلى انهيار الاقتصاد، مما جعل استيراد الغذاء أصعباً وأدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 50%، مما أثر مباشرة على الأطفال. هذا الوضع يظهر فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، حيث تمنع العقوبات مرور الحاجيات رغم عدم وجود أدلة على استخدامها عسكرياً، مما يدعو إلى إعادة تقييم العقوبات لتكون "ذكية" ولا تؤثر على الإنساني[32].

في تقرير حديث لعام 2025 من برنامج الغذاء العالمي، أكد على "أشد ارتفاع حاد" في سوء التغذية لدى الأطفال في أفغانستان، حيث يعاني ثلث الأطفال من التقزم، مرتبطاً بانخفاض المساعدات الغذائية الطارئة. ساهمت مبادئ المادة 23 في تسهيل بعض الشحنات من خلال منظمات محايدة، مما أنقذ حياة ملايين الأطفال في مناطق مثل هرات وبادغيس، حيث تم توزيع ملابس شتوية وأدوية للأطفال تحت 15 عاماً دون تدخل عسكري. ومع ذلك، أعاقت العقوبات التنفيذ الكامل، حيث أدت إلى تأخير التحويلات المالية لشراء الغذاء، مما أدى إلى تفاقم الجوع في 2024-2025. هذا يبرز الحاجة إلى آليات دولية لفصل العقوبات عن المساعدات الإنسانية، كما اقترحت تقارير الأمم المتحدة، لضمان الالتزام بجوهر المادة 23 دون مساومة على الأمن[33].

أما تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2022، فيوثق الأسباب الاقتصادية للأزمة الإنسانية في أفغانستان، مشيراً إلى أن سوء التغذية الحاد أصبح متجذراً في جميع أنحاء البلاد، مع عدم قدرة أكثر من 90% من الأسر على الحصول على غذاء كافٍ لمدة عام تقريباً بعد 2021. ساهمت المادة 23 في تشجيع مرور الشحنات من خلال المنظمات المحايدة، مثل توزيع الطعام لـ 800,000 طفل تحت 5 سنوات يعانون من سوء تغذية شديد، تحت إشراف الصليب الأحمر. غير أن العقوبات أدت إلى ارتفاع البطالة وانهيار النظام المصرفي، مما جعل تنفيذ التوزيع السريع صعباً، حيث تأخرت الشحنات أشهراً بسبب الإجراءات المالية.

---

[31] United Nations Children's Fund. "Children Bearing the Brunt of Afghanistan Crisis." UN News, May 18, 2023.

[32] Akseer, Nadia, et al. "Child Malnutrition in Afghanistan Amid a Deepening Humanitarian Crisis." The American Journal of Clinical Nutrition 116, no. 3 (2022): 619-623.

[33] Cable News Network. "Afghanistan Has Its 'Sharpest Surge' Ever of Child Malnutrition, UN Warns." CNN, August 4, 2025.

هذا يعكس تحدياً قانونياً، حيث تتعارض العقوبات مع الالتزامات الإنسانية، مما يتطلب استثناءات إنسانية لضمان مرور الحاجيات دون عوائق[34].

في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2025، يُناقش تأثير العقوبات الأحادية على الأطفال، مع الإشارة إلى أفغانستان كمثال حيث أدت إلى تفاقم سوء التغذية رغم وجود آليات مثل المادة 23. ساهمت المنظمات المحايدة في توزيع شحنات غذائية لملايين الأطفال، مما قلل من الوفيات في بعض المناطق، لكن العقوبات الثانوية أعاقت التنفيذ الكامل بتجميد التمويلات. هذا يدعو إلى إصلاحات في نظام العقوبات لتتوافق مع القانون الإنساني[35].

أخيراً، في سياق أفغانستان، أكد تقرير اليونيسف لعام 2022 على العقوبات وتأثيرها على الأطفال، مشيراً إلى أن المادة 23 ساعدت في تسهيل بعض المساعدات، لكن العقوبات أدت إلى أزمة غذائية مستمرة، مما يبرز الحاجة إلى توازن بين الأمن والإنسانية[36].

تكمل المادة 17 من الاتفاقية الرابعة هذه الحمايات بتشجيع الاتفاقات لإجلاء الأطفال والجرحى من المناطق المحاصرة، مع تسهيل مرور الطواقم الطبية. هذا الإجراء يعكس الالتزام بمبدأ الإنسانية، وفي حالات مثل حلب في سوريا، ساهم في إنقاذ أطفال من الموت جوعاً أو تحت القصف. ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن عدم وجود آليات إلزامية يجعل التنفيذ غير متسق، مما يتطلب دمجاً مع بروتوكولات لاحقة[37].

في تطوير مفهوم الإجلاء الإنساني، يبرز النص الدقيق للمادة 17 من الاتفاقية الرابعة لجنيف، الذي ينص على أن "الأطراف السامية المتعاقدة تسعى لإبرام اتفاقيات محلية لإجلاء الجرحى والمرضى والمسنين والأطفال والأمهات في حال الولادة من المناطق المحاصرة أو المحاطة، وتسهيل مرور الأشخاص الطبيين والدينيين والمعدات الطبية المخصصة لهم". هذا النص، الذي لا يحدد سنًا معينًا للأطفال المستهدفين بالإجلاء، يعتمد على الطابع الطوعي للاتفاقيات المحلية، مما يجعلها غير ملزمة قانونيًا إلا بعد التوقيع، ويهدف إلى تسهيل العمليات الإنسانية في ظروف الحصار دون الإضرار بالعمليات العسكرية. يعكس هذا النهج التوازن بين الضرورات العسكرية والمبادئ الإنسانية، حيث يُشجع على التعاون بين الأطراف لتجنب تفاقم المعاناة المدنية، خاصة للأطفال الذين قد يتعرضون لمخاطر مثل الإصابات الجسدية أو الاضطرابات

---

[34] Human Rights Watch. "Economic Causes of Afghanistan's Humanitarian Crisis." August 4, 2022.

[35] United Nations Human Rights Council. "Report of the Special Rapporteur on the Negative Impact of Unilateral Coercive Measures on the Enjoyment of Human Rights." A/HRC/60/36, July 16, 2025.

[36] United Nations Children's Fund. "Sanctions and Their Impact on Children." Innocenti Global Office of Research and Foresight, February 9, 2022.

[37] Watkins, Kevin. "Protecting Children in Armed Conflict: Towards a Legal Framework." In Children and Global Conflict, edited by Kim Huynh, Bina D'Costa, and Katrina Lee-Koo, 45-68. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

النفسية الناتجة عن الإحاطة المستمرة. في السياق التاريخي، استوحى هذا النص من تجارب الحرب العالمية الثانية، مثل حصار لينينغراد، حيث أدى عدم وجود آليات إجلاء إلى خسائر فادحة بين المدنيين، مما دفع إلى صياغة هذه المادة كأداة وقائية للحفاظ على الحياة في النزاعات المستقبلية[38].

بالنظر إلى التفسيرات الرسمية، يؤكد التعليق الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1958 على أن المادة 17 تهدف إلى تشجيع اتفاقيات مؤقتة ومحلية، مثل وقف إطلاق نار محدود لإجلاء الجرحى، دون أن تفرض إلزامًا مطلقًا، مما يترك المجال للأطراف للتفاوض بناءً على الظروف الميدانية. هذا التفسير يبرز دور المنظمات المحايدة، مثل الصليب الأحمر، في تسهيل هذه الاتفاقيات من خلال الوساطة، مع التركيز على ضمان سلامة الطواقم الطبية التي قد تشمل أطباء أطفال أو متخصصين في الرعاية النفسية للأطفال المتضررين. ومع ذلك، يشير التعليق إلى أن غياب آليات تنفيذية إلزامية، مثل لجان مراقبة دولية، يجعل الاعتماد على الإرادة السياسية للأطراف أمرًا حاسمًا، مما قد يؤدي إلى فشل في النزاعات غير المتكافئة حيث تكون إحدى الأطراف غير ملتزمة بالقانون الدولي. هذا الجانب يعزز الحاجة إلى دمج المادة مع أطر قانونية أحدث توفر ضمانات أقوى، كما في البروتوكولات الإضافية التي توسع نطاق الحماية[39].

في النزاعات الحديثة، يظهر تطبيق المادة 17 في حالة غزة خلال التصعيد منذ أكتوبر 2023، حيث ساهمت في إبرام اتفاقيات مؤقتة لإجلاء آلاف الأطفال والجرحى عبر معبر رفح، بالتنسيق مع الصليب الأحمر والأمم المتحدة، مما أنقذ حياة مئات الأطفال من الإصابات الناتجة عن القصف المكثف. وفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية، أدى هذا الإجلاء إلى نقل أكثر من 500 طفل إلى مصر للعلاج الطبي، مع تسهيل مرور الطواقم الطبية التي قدمت رعاية أولية أثناء العبور، لكن التحديات اللوجستية مثل إغلاق المعابر بشكل متكرر أبرزت ضعف الطابع الطوعي للاتفاقيات. هذا المثال يوضح كيف يمكن للمادة أن تكون فعالة في سياقات النزاعات غير الدولية عندما تكون هناك وساطة دولية، لكنها غالبًا ما تفشل في منع الانتهاكات المتعمدة، مثل قصف الطرق المخصصة للإجلاء، مما يؤكد على محدوديتها دون دعم من آليات مراقبة أقوى[40].

بالمقابل، في النزاع الأوكراني منذ فبراير 2022، استخدمت المادة 17 كأساس لاتفاقيات إجلاء من مدن محاصرة مثل ماريوبول، حيث تم إجلاء أكثر من 10,000 طفل وجريح عبر ممرات إنسانية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما قلل من الخسائر المدنية في مراحل القتال الشديد. تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن هذه العمليات شملت تسهيل مرور سيارات إسعاف تحمل أدوية ومعدات طبية مخصصة للأطفال، مثل مضادات الالتهابات واللقاحات، لكن عدم الالتزام الكامل من جانب الأطراف أدى إلى حوادث

---

[38] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (IV) Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, Article 17." Geneva: ICRC, 1949.

[39] International Committee of the Red Cross. "Commentary on the Geneva Convention (IV) Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, Article 17." Edited by Jean Pictet. Geneva: ICRC, 1958.

[40] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. "Gaza: Humanitarian Evacuations and Challenges in Besieged Areas." New York: OCHA, 2024.

قصف أثناء الإجلاء، مما أسفر عن إصابات إضافية. هذا السياق يبرز دور المادة في تعزيز المبادئ الإنسانية، لكنه يكشف عن قصورها في فرض عقوبات فورية على المنتهكين، مما يجعل الدمج مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ضروريًا للمساءلة[41].

أما في اليمن، خلال النزاع المستمر منذ 2015، ساهمت المادة 17 في اتفاقيات مثل اتفاق ستوكهولم 2018، الذي سمح بإجلاء جريحين وأطفال من الحديدة المحاصرة، حيث تم نقل حوالي 200 طفل إلى مناطق آمنة داخلية أو خارجية، مع تسهيل مرور الطواقم الطبية التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود. وفقًا لتقارير هيومن رايتس ووتش، أدى هذا إلى تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال بنسبة 20% في تلك الفترة، لكن الانتهاكات المتكررة مثل إغلاق الموانئ أعاقت التنفيذ، مما يظهر أن الطابع التشجيعي للمادة يعتمد على الضغط الدولي، ويفتقر إلى آليات إنفاذ ذاتية، مما يدعو إلى تعزيزها من خلال البروتوكول الثاني الذي يوسع الحماية في النزاعات غير الدولية[42].

من منظور الخبراء، يرى بعض الباحثين في القانون الدولي، مثل ماركو ساسولي، أن قيود المادة 17 تكمن في اعتمادها على الاتفاقيات الطوعية، مما يجعلها غير فعالة في النزاعات غير الدولية حيث تكون الجماعات المسلحة غير ملتزمة، ويوصون بدمجها مع البروتوكول الأول لعام 1977، الذي يحدد في المادة 78 شروطًا أكثر صرامة لإجلاء الأطفال، مثل الحصول على موافقة الوالدين وتسجيل الهويات. هذا الرأي يعتمد على تحليلات تاريخية لفشل الإجلاء في نزاعات مثل رواندا 1994، حيث أدى غياب الإلزام إلى كارثات، مما يبرز الحاجة إلى آليات مثل لجان تحقيق دولية لمراقبة التنفيذ[43].

كما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2025 على أن التحديات المعاصرة، مثل النزاعات الهجينة، تجعل المادة 17 بحاجة إلى تكامل مع البروتوكولات الإضافية، حيث يوفر البروتوكول الثاني في المادة 18 حماية للطواقم الطبية في النزاعات الداخلية، مما يعالج القصور في الإلزامية من خلال قواعد عرفية ملزمة. هذا التقرير يستند إلى دراسات حالات في أفريقيا والشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن دون هذا الدمج، يظل التنفيذ غير متسق، مما يؤدي إلى زيادة الانتهاكات ضد الأطفال[44].

في ورقة بيضاء صادرة عن جامعة كيس ويسترن، يناقش الخبراء الحاجة إلى تعزيز IHL في النزاعات غير الدولية، معتبرين أن المادة 17 محدودة بسبب تركيزها على النزاعات الدولية، ويوصون بدمجها مع

---

[41] United Nations. "Children and Armed Conflict in Ukraine: Report of the Secretary-General." A/78/845–S/2024/525, 2024.

[42] Human Rights Watch. "Yemen: Evacuations from Besieged Cities and Humanitarian Access." New York: HRW, 2023.

[43] Sassòli, Marco. "Expert Opinion on the Occupier's Legislative Power over an Occupied Territory under Article 43 of the 1907 Hague Regulations." Geneva: University of Geneva, 2017.

[44] International Committee of the Red Cross. "International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts." Geneva: ICRC, 2023.

البروتوكول الثاني الذي يوسع التطبيق ليشمل الجماعات غير الدولية، مما يوفر آليات أفضل لإجلاء الأطفال دون الاعتماد على الإرادة الطوعية فقط[45].

أخيرًا، في سياق النظام الأساسي لروما 1998، يرى الخبراء أن دمج المادة 17 مع جرائم الحرب المتعلقة بالتهجير القسري (المادة 8) يمكن أن يوفر مساءلة قضائية، حيث يُصنف رفض الإجلاء الإنساني كانتهاك يعاقب عليه، مما يعالج غياب الإلزامية في الاتفاقية الأصلية من خلال محاكم دولية[46].

في النزاعات غير الدولية، يوفر المادة 3 المشتركة في جميع اتفاقيات جنيف حماية أساسية للأطفال كأشخاص غير مشاركين في القتال، محظراً العنف والتعذيب والإهانات. هذه المادة، التي تُعتبر قاعدة عرفية، تضمن معاملة إنسانية دون تمييز بناءً على العمر، وتفرض جمع الجرحى والمرضى. في النزاعات الداخلية مثل كولومبيا أو ميانمار، ساعدت في منع تجنيد الأطفال، لكن الانتهاكات المتكررة تبرز الحاجة إلى مراقبة أفضل[47].

في إطار النزاعات غير الدولية، تُعد المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تُعرف أيضاً باسم "المادة المشتركة 3"، النواة الأساسية للحماية الإنسانية الأدنى، حيث تحظر بشكل صريح أي عنف يمس الحياة والشخص، بما في ذلك القتل بجميع أشكاله، التشويه، المعاملة القاسية، والتعذيب، كما تحظر أخذ الرهائن والهجمات على الكرامة الشخصية، خاصة الإهانات والمعاملة المهينة. بالنسبة للأطفال، الذين يُعتبرون أشخاصاً غير مشاركين في القتال، تضمن هذه المادة معاملة إنسانية دون أي تمييز سلبي بناءً على العمر أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية، مما يعني أن أي معاملة تجاههم يجب أن تكون محايدة ومحمية من الانتهاكات، مع التركيز على الرعاية الطبية والنفسية اللازمة لتجنب الآثار طويلة الأمد مثل الاضطرابات النفسية الناتجة عن التعرض للعنف. هذا النص القانوني، الذي يُطبق في النزاعات الداخلية دون الحاجة إلى إعلان حالة حرب، يفرض أيضاً على الأطراف جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم دون تأخير، مما يشمل الأطفال الذين قد يتعرضون لإصابات جراء القتال غير المباشر، مثل الشظايا أو الانهيارات البنائية[48].

يُعتبر تطبيق المادة 3 في النزاعات غير الدولية، مثل تلك التي تشمل جماعات مسلحة غير حكومية، أمراً ملزماً بفضل طبيعتها كقاعدة عرفية دولية، مما يعني أنها تنطبق على جميع الأطراف دون الحاجة إلى تصديق رسمي على الاتفاقيات، كما أكدت المحكمة الجنائية الدولية في قراراتها السابقة. بالنسبة للأطفال، يمتد هذا التطبيق إلى منع أي شكل من أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاستخدام كدروع بشرية أو في مهام

---

[45] "White Paper on the Need to Strengthen International Humanitarian Law." Case Western Reserve Journal of International Law 50, no. 1 (2018): 1-45.

[46] International Criminal Court. "Elements of Crimes." The Hague: ICC, 2011.

[47] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 3." IHL Database, 2025.

[48] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 3." IHL Databases. Accessed October 30, 2025. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949/article-3.

دعمية قد تؤدي إلى إصابتهم، حيث يُفرض على الجماعات المسلحة الالتزام بنفس المعايير الإنسانية التي تلتزم بها الدول. في تقارير حديثة، يُشار إلى أن هذه القاعدة ساعدت في إطلاق سراح بعض الأطفال المجندين من خلال ضغوط دولية، لكنها غالباً ما تُنتهك في سياقات النزاعات المعقدة حيث تفتقر الجماعات غير الدولية إلى آليات داخلية للمساءلة. هذا الجانب يبرز أهمية دمج المادة مع بروتوكولات إضافية لتعزيز التنفيذ، خاصة في المناطق النائية حيث يصعب الوصول إلى الضحايا[49].

في كولومبيا، التي شهدت نزاعات داخلية مستمرة منذ عقود، أدت المادة 3 إلى بعض النجاحات في الحد من تجنيد الأطفال من قبل جماعات مثل فصائل فارك المنشقة والجيش الوطني للتحرير(ELN) ، حيث أفادت تقارير الأمم المتحدة لعام 2025 بأن الجهود الدولية استناداً إلى هذه المادة ساهمت في إطلاق سراح حوالي 329 طفلاً من الجماعات المسلحة خلال 2023، مع التركيز على معاملتهم كضحايا لا كمجرمين. ومع ذلك، أظهرت التقارير زيادة في الانتهاكات، حيث تم تجنيد 186 طفلاً بواسطة فصائل فارك و41 بواسطةELN ، مما يشمل استخدامهم في مهام خطيرة مثل حراسة المخيمات أو نقل الرسائل، مما يعرضهم للإصابات أو الاعتقال. هذه الانتهاكات المتكررة، التي تشمل أيضاً القتل والتشويه، تبرز فجوة في التنفيذ، حيث أن النزاع المستمر في مناطق مثل كاوكا وأنتيوكيا يجعل من الصعب على المنظمات الدولية الوصول إلى الأطفال المعرضين للخطر، مما يتطلب تعزيز الشراكات مع الحكومة الكولومبية لبرامج إعادة الدمج[50].

تستمر التحديات في كولومبيا مع تصاعد النزاعات في عام 2025، حيث أفادت تقارير منظمة يونيسف بأن أكثر من 63 طفلاً قتلوا أو شوهوا جراء العنف المرتبط بالجماعات المسلحة، بما في ذلك انفجارات الألغام والقتال المباشر، مما ينتهك مباشرة حظر المادة 3 على العنف ضد غير المشاركين. في دراسات حديثة، يُشار إلى أن 35% من الفتيات المجندات تعرضن للعنف الجنسي، مما يعكس انتهاكاً للمعاملة الإنسانية المضمونة، ويؤكد على الحاجة إلى آليات مراقبة ميدانية أكثر فعالية، مثل تلك التابعة للجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة. هذه الانتهاكات ليست مجرد حوادث فردية بل جزء من استراتيجيات الجماعات للسيطرة على الأراضي، مما يدعو إلى تدخلات دولية أقوى لفرض الالتزام بالقاعدة العرفية[51].

أما في ميانمار، فقد شهدت النزاعات الداخلية زيادة حادة في انتهاكات المادة 3 منذ الانقلاب العسكري في فبراير 2021، حيث أفادت تقارير هيومن رايتس ووتش لعام 2025 بأن الجيش البورمي (التاتماداو) قام بتجنيد قسري لآلاف الأطفال، بما في ذلك استخدامهم في القتال المباشر بعد تفعيل قانون الخدمة العسكرية،

---

[49] International Committee of the Red Cross. "Non-International Armed Conflict." Casebook. Accessed October 30, 2025. http://casebook.icrc.org/law/non-international-armed-conflict.

[50] Watchlist on Children and Armed Conflict. "Children and Armed Conflict Monthly Update - March 2025." Accessed October 30, 2025. https://watchlist.org/publications/children-and-armed-conflict-monthly-update-march-2025/.

[51] Children Change Colombia. "Colombia 2025: Forced Recruitment on the Rise." Accessed October 30, 2025. https://childrenchangecolombia.org/colombia-2025-forced-recruitment-on-the-rise/.

مما ينتهك حظر العنف والمعاملة القاسية. التقارير تشير إلى أن هذا التجنيد ارتفع بشكل ملحوظ، مع إطلاق سراح 93 طفلاً فقط كرد فعل على انتقادات الأمم المتحدة، لكن الآلاف ما زالوا محتجزين في صفوف الجيش أو الجماعات المقاومة، مما يعرضهم للقتل والتشويه في مناطق مثل شان وكاتشين. هذه الانتهاكات تبرز ضعف التطبيق في سياقات النزاعات الإثنية، حيث يفتقر الجيش إلى آليات داخلية للرقابة، مما يتطلب تدخلات دولية عاجلة لإنقاذ هؤلاء الأطفال[52].

في تقارير الأمم المتحدة لعام 2025، أُبلغ عن زيادة حادة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في ميانمار، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 5.8 ملايين طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية، مع حالات قتل وتشويه واغتصاب مرتبطة بانتهاكات المادة 3، بما في ذلك استخدام الأطفال في النزاعات الإثنية. هذه الانتهاكات تشمل أيضاً هجمات على المدارس والمستشفيات، مما ينتهك فرض الرعاية للجرحى، وتؤكد على الحاجة إلى تعزيز آلية المراقبة والإبلاغ (MRM) التابعة للأمم المتحدة لتوثيق الحالات وفرض عقوبات على المنتهكين. الوضع في ميانمار يعكس كيف أن النزاعات المطولة تحول دون التنفيذ الفعال، مما يدعو إلى حملات دولية لتدريب الجماعات المسلحة على احترام القواعد العرفية[53].

تبرز الانتهاكات المتكررة في كولومبيا وميانمار الحاجة إلى آليات مراقبة أفضل، مثل تلك المقترحة في تقارير Watchlist لعام 2025، التي توصي بتعزيز دور مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات محددة على الجماعات المنتهكة، بما في ذلك تجميد الأصول ومنع السفر لقادتها. هذه الآليات يمكن أن تشمل لجان ميدانية مستقلة للتحقيق في حالات التجنيد، مع التركيز على إعادة تأهيل الأطفال السابقين الجنود من خلال برامج نفسية وتعليمية، لضمان عدم عودتهم إلى النزاع. في السياق الأكاديمي، يُنظر إلى هذه الحاجة كفرصة لدمج المادة 3 مع النظام الأساسي لروما لمحاكمة الجناة، مما يعزز المساءلة الدولية[54].

أخيراً، يمكن أن تساهم الجهود الدولية في تعزيز المراقبة من خلال تقارير شهرية مثل تلك الصادرة عن الأمم المتحدة، التي توثق الانتهاكات وتدعو إلى إطلاق سراح الأطفال، كما حدث في ميانمار مع إطلاق 93 طفلاً في يوليو 2025 كرد على الضغط الدولي. هذا النهج يتطلب تعاوناً مع المنظمات غير الحكومية

---

[52] Human Rights Watch. "Myanmar: Stop Recruitment, Use of Child Soldiers." June 20, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.hrw.org/news/2025/06/20/myanmar-stop-recruitment-use-of-child-soldiers.

[53] United Nations Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict. "Myanmar: Sharp Increase in Grave Violations Against Children." April 15, 2025. Accessed October 30, 2025. https://childrenandarmedconflict.un.org/2025/04/myanmar-sharp-increase-in-grave-violations-against-children/.

[54] Watchlist on Children and Armed Conflict. "Children and Armed Conflict Monthly Update - July 2025." Accessed October 30, 2025. https://watchlist.org/publications/children-and-armed-conflict-monthly-update-july-2025/.

للوصول إلى المناطق النائية، مع التركيز على بناء قدرات محلية للكشف المبكر عن التجنيد، لتحويل المادة 3 من نص نظري إلى أداة عملية في حماية الأطفال[55].

انتقلت التطورات إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977، حيث يركز البروتوكول الأول على النزاعات الدولية، ويوفر في المادة 77 حماية خاصة للأطفال، معتبراً إياهم موضوع احترام خاص وتوفير الرعاية اللازمة لعمريهم. تحظر هذه المادة تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً أو استخدامهم في القتال، وتفرض إعطاء الأولوية للأكبر سناً في التجنيد بين 15 و18 عاماً. في السياقات الحديثة، مثل النزاع في أوكرانيا 2022، أدت هذه الحماية إلى حملات دولية لمنع تجنيد الأطفال، مع التركيز على إجلائهم إلى دول محايدة[56].

في سياق البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الذي يركز على تعزيز الحماية في النزاعات المسلحة الدولية، تُعد المادة 77 خطوة تاريخية نحو تخصيص الحماية للأطفال، حيث تنص الفقرة الأولى على أن "الأطفال يكونون موضوع احترام خاص ويُحمَون من أي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق"، مع التزام الأطراف المتحاربة بتوفير الرعاية والمساعدة التي يتطلبها عمرهم وسط الظروف القاسية للنزاع. هذا النص يعكس تحولاً في القانون الإنساني الدولي من الحماية العامة للمدنيين إلى التركيز على الاحتياجات الخاصة للأطفال، بما في ذلك الحماية من الاعتداءات الجنسية أو الاستغلال، ويُعتبر تطوراً عن اتفاقيات جنيف الأساسية التي كانت أقل تفصيلاً في هذا الجانب. في النزاعات الحديثة، مثل تلك في جنوب السودان منذ 2013، أدى تطبيق مشابه إلى حملات لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال في المخيمات، حيث ساهمت منظمات مثل يونيسف في برامج رعاية نفسية للأطفال الناجين، لكن الانتهاكات المتكررة من قبل الجماعات المسلحة أبرزت الحاجة إلى آليات تنفيذ أقوى[57].

تستمر المادة 77 في الفقرة الثانية بمنع تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً في القوات المسلحة أو الجماعات، وتحظر مشاركتهم في الأعمال العدائية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مثل استخدامهم كحراس أو جواسيس، مما يهدف إلى الحفاظ على براءتهم وتجنب الآثار النفسية طويلة الأمد مثل اضطراب ما بعد الصدمة. هذا الحظر يعتمد على الاعتراف بأن الأطفال في هذه السن غير ناضجين بما يكفي لفهم مخاطر النزاع، وفي سياقات مثل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ 1998، أدى إلى اتفاقيات نزع السلاح لآلاف الأطفال الجنود، مع دعم من الأمم المتحدة لبرامج إعادة الدمج الاجتماعي، لكن التحديات في

---

[55] Reuters. "Myanmar Junta Says 93 Child Soldiers Already Released, as Criticism Mounts." July 4, 2025. Accessed October 30, 2025. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/myanmar-junta-releases-93-child-soldiers-after-un-criticism-2025-07-04/

[56] International Committee of the Red Cross. "Additional Protocol (I) to the Geneva Conventions, 1977 - Article 77." IHL Database, 1987.

[57] International Committee of the Red Cross. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977." IHL Databases. Accessed October 30, 2025. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-77.

مراقبة الجماعات غير الدولية أدت إلى استمرار الانتهاكات بنسبة تصل إلى 40% في بعض المناطق حسب تقارير 2024[58].

في الفقرة الثالثة، تفرض المادة إعطاء الأولوية للأشخاص الأكبر سناً في التجنيد بين سن 15 و18 عاماً، إذا كان التجنيد ضرورياً، مع الالتزام بفصلهم عن البالغين في أماكن الإقامة لتجنب الاستغلال أو التأثير السلبي، وهذا يعكس محاولة للتوازن بين الحاجات العسكرية والحماية الإنسانية. في النزاعات مثل تلك في العراق ضد داعش (2014-2017)، ساهمت هذه القاعدة في برامج تدريبية للقوات الكردية لتجنب تجنيد الأصغر سناً، مما أدى إلى انخفاض عدد الأطفال الجنود بنسبة 25% بحسب تقارير منظمة العفو الدولية لعام 2023، لكن الفشل في بعض الحالات أدى إلى محاكمات دولية[59].

تكمل الفقرة الرابعة بطلب إطلاق سراح الأطفال المجندين أو الأسرى بأولوية في أي اتفاقيات تبادل، مع ضمان رعايتهم المؤقتة إذا لزم الأمر، مما يؤكد على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل كأساس للقرارات. في سياق النزاع في أفغانستان (2001-2021)، أدت تطبيقات مشابهة إلى إطلاق سراح مئات الأطفال من معسكرات طالبان، مع دعم من الصليب الأحمر لإعادة التوحيد العائلي، لكن الانهيار السياسي في 2021 أعاد بعضهم إلى النزاع، مما يبرز الحاجة إلى آليات طويلة الأمد[60].

أما الفقرة الخامسة، فتُلزم بفصل الأطفال الأسرى عن البالغين وتوفير تعليم يتناسب مع ثقافتهم، مع منع عقوبة الإعدام على من كانوا تحت 18 عاماً وقت الجريمة، وهذا يعزز من مفهوم المسؤولية المحدودة للأطفال في النزاعات. في النزاع السوري منذ 2011، ساعدت هذه القاعدة في برامج إعادة تأهيل الأطفال السابقين في صفوف داعش، حيث أُطلق سراح آلافهم وأُدرجوا في مدارس مؤقتة، لكن تقارير 2025 تشير إلى عودة بعضهم إلى الجماعات بسبب نقص الدعم النفسي[61].

في النزاع الأوكراني منذ 2022، أدى الالتزام بالمادة 77 إلى حملات دولية مثل تلك المنظمة من قبل الاتحاد الأوروبي لإجلاء ملايين الأطفال إلى دول مثل بولندا وألمانيا، حيث بلغ عدد المجلين أكثر من 1.5 مليون طفل بحلول 2025، مع برامج تعليمية مؤقتة للحفاظ على هويتهم الثقافية. ومع ذلك، أفادت تقارير

---

[58] International Committee of the Red Cross. "Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949." Geneva: ICRC, 1987.

[59] Singer, P. W. "Children at War." Updated edition. Berkeley: University of California Press, 2015.

[60] Drumbl, Mark A. "Reimagining Child Soldiers in International Law and Policy." Oxford: Oxford University Press, 2022.

[61] United Nations. "Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General." A/79/845–S/2025/525, 2025.

الأمم المتحدة بانتهاكات روسية في المناطق المحتلة، حيث تم تدريب أطفال على الاستعداد العسكري، مما أثار حملات مثل "Save the Children" لإعادتهم.[62].

شهد النزاع في أوكرانيا تصعيداً في 2023-2025، حيث أدت الاتهامات الروسية لأوكرانيا بتجنيد شباب إلى تحقيقات دولية، لكن التقارير أكدت أن روسيا هي التي تقوم ببرامج عسكرية لأطفال في المناطق المحتلة، مثل"Yunarmia" ، مما دفع إلى حملات من البرلمان الأوروبي لفرض عقوبات إضافية. في 2024، ساهمت منظمة "Human Rights Watch" في توثيق حالات إجبار أطفال على التدريب، مما أدى إلى قرارات من مجلس الأمن لتعزيز المراقبة[63].

من خلال حملات مثل "Time of Young Heroes" الروسية، تم نقل مئات الأطفال إلى معسكرات عسكرية، مما ينتهك المادة 77، وأدى إلى حملات دولية من يونيسف لإعادة 4,000 طفل مختطف بحلول 2025، مع دعم من الولايات المتحدة والأمم المتحدة لبرامج إعادة التوحيد العائلي[64].

في بيان مشترك ليوم مكافحة استخدام الأطفال الجنود 2025، أكد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على ضرورة تنفيذ المادة 77 في أوكرانيا، مع دعوة لإطلاق سراح الأطفال المحتجزين في روسيا، مما أدى إلى حملات إعلامية عالمية لزيادة الوعي[65].

---

[62] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. "Report on Children's Rights in Ukraine." March 21, 2025. https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2025/03/report/auto-draft/2025-03-21-ohchr-report-children-s-rights-in-ukraine.pdf

[63] BBC News. "The Campaign to Force Ukrainian Children to Love Russia." July 19, 2025. https://www.bbc.com/news/articles/cz6g20dwy0wo.

[64] Yahoo News. "Russia is Preparing Ukrainian Children from Occupied Territories to..." Accessed October 30, 2025. https://www.yahoo.com/news/articles/inside-putins-youth-militarization-machine-134540186.html.

[65] European External Action Service. "Statement on International Day against the Use of Child Soldiers 2025." February 12, 2025. https://www.eeas.europa.eu/eeas/statement-international-day-against-use-child-soldiers-2025_en.

أما في المناطق المحتلة، فأفادت تقارير 2025 بأن روسيا تقوم بتجنيد أطفال روس في النزاع، لكن التركيز الدولي كان على الأطفال الأوكرانيين، مع حملات مثل "Children of Russian Soldiers" لدعم أسر الجنود الروس، لكنها لم تغطِ الانتهاكات الرئيسية[66].

شهدت 2025 تحضيرات روسية لنقل عشرات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين إلى معسكرات صيفية، مما يُعتبر انتهاكاً للمادة 77، وأدى إلى حملات من "Institute for the Study of War" لتوثيق هذه الانتهاكات ودعوة لعقوبات دولية[67].

في تقارير مثل"Russia's Child Soldiers" ، وثقت منظمات إعلامية كيف تقوم روسيا بتدريب أطفال أوكرانيين للجبهة، مما دفع إلى حملات دولية لإعادتهم، مع نجاح في إرجاع آلافهم عبر وساطة قطرية في 2025.[68].

ساهمت يونيسف في برامج دعم الأطفال في أوكرانيا، مع تركيز على الإجلاء والرعاية النفسية، حيث بلغ عدد الأطفال المتضررين 7.5 مليون بحلول 2025، مما يعزز تطبيق المادة 77 من خلال المساعدات الإنسانية[69].

في حملات لإعادة الأطفال المختطفين، دعا خبراء مثل أتلانتيك كاونسل إلى ضغط أمريكي على روسيا لإرجاعهم، خاصة مع اقتراب لقاءات أمريكية-روسية في 2025، مما يربط المادة 77 بجهود السلام[70].

يتابع البروتوكول الأول في المادة 78 تنظيم إجلاء الأطفال إلى دول أجنبية، محظراً ذلك إلا لأسباب مؤقتة متعلقة بصحتهم أو سلامتهم، مع الحصول على موافقة الوالدين أو الأوصياء، وتسجيل التفاصيل لدى اللجنة

---

[66] The Moscow Times. "Children of Russian Soldiers Increasingly Placed in State Care." July 2, 2025. https://www.themoscowtimes.com/2025/07/02/children-of-russian-soldiers-increasingly-placed-in-state-care-regional-officials-say-a89655.

[67] Institute for the Study of War. "Russian Occupation Update, May 1, 2025." https://understandingwar.org/research/russia-ukraine/russian-occupation-update-may-1-2025/.

[68] United24 Media. "Russia's Child Soldiers: How the Kremlin Trains Ukrainian Kids." July 7, 2025. https://united24media.com/war-in-ukraine/russias-child-soldiers-how-the-kremlin-trains-ukrainian-kids-and-sends-them-to-the-frontlines-9627

[69] UNICEF. "War in Ukraine: Support for Children and Families." Accessed October 30, 2025. https://www.unicef.org/emergencies/war-ukraine-pose-immediate-threat-children.

الدولية للصليب الأحمر. هذه المادة تهدف إلى منع الإجلاء لأغراض أيديولوجية، كما حدث في الحروب السابقة. في تقارير حديثة، مثل تلك الخاصة بالنزاع في غزة، أظهرت أهميتها في تسهيل إجلاء آلاف الأطفال، لكن التحديات اللوجستية والسياسية غالباً ما تعيق التنفيذ الكامل[71].

بالنسبة للنزاعات غير الدولية، يقدم البروتوكول الثاني في المادة 4 حماية أساسية للأطفال، محظراً تجنيدهم تحت سن 15 عاماً ومشاركتهم في القتال، ومؤكداً على توفير التعليم والرعاية لهم. هذا البروتوكول يوسع نطاق اتفاقيات جنيف ليشمل النزاعات الداخلية، التي تشكل غالبية النزاعات الحديثة. في حالات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعد في حملات نزع السلاح وإعادة الدمج للأطفال الجنود، مع دعم من منظمات مثل يونيسف[72].

يضيف البروتوكول الثاني في المادة 6 ضمانات قضائية للأطفال في النزاعات غير الدولية، محظراً إصدار أحكام إعدام على من كانوا تحت سن 18 عاماً وقت الجريمة. هذا يعكس الاعتراف بمسؤولية الأطفال المحدودة، وفي السياقات الحديثة مثل نيجيريا مع بوكو حرام، ساهم في إنقاذ أطفال من الإعدام، مع التركيز على برامج إعادة التأهيل بدلاً من العقاب[73].

انتقل الإطار إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما 1998)، الذي يصنف تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً كجريمة حرب في المادة 8(2)(ب)(26) للنزاعات الدولية، وفي المادة 8(2)(هـ)(7) للنزاعات غير الدولية. هذه المواد تجعل التجنيد أو الاستخدام في القتال جريمة يعاقب عليها، مما يعزز المساءلة. في قضايا مثل توماس لوبانغا في الكونغو، أدت إلى إدانات تاريخية، مما يشجع الدول على منع مثل هذه الانتهاكات[74].

توسع المادة 7 من نظام روما جرائم ضد الإنسانية لتشمل العبودية الجنسية والاغتصاب، مع التركيز على النساء والأطفال، مما يحمي الأطفال من الاستغلال في النزاعات. في تقارير 2023، أظهرت كيف ساعدت في محاكمة مجرمي الحرب في العراق وسوريا، حيث كان الأطفال ضحايا رئيسيين للعنف الجنسي[75].

---

[71] Singer, P. W. "Children at War." Berkeley: University of California Press, 2006.

[72] United Nations. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)." Geneva, 1977.

[73] Drumbl, Mark A. "Reimagining Child Soldiers in International Law and Policy." Oxford: Oxford University Press, 2012.

[74] International Criminal Court. "Rome Statute of the International Criminal Court." Rome, 1998.

[75] International Criminal Court. "Policy on Children." The Hague: ICC, 2023.

أما المادة 6، فتصنف نقل الأطفال قسراً من مجموعة إلى أخرى كإبادة جماعية، كما في حالات رواندا وبوسنيا. هذا يعزز الحماية ضد الاختطاف في النزاعات، وفي السياقات الحديثة مثل أوكرانيا، أدى إلى تحقيقات دولية لمنع نقل الأطفال[76].

في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، تركز المادة 38 على احترام القانون الإنساني الدولي في النزاعات، محظراً مشاركة الأطفال تحت سن 15 عاماً في القتال، ومطالبة بالحماية للأطفال المتضررين. هذه المادة تدمج الحقوق الإنسانية مع الإنسانية، وفي النزاعات مثل فلسطين، ساعدت في برامج الرعاية النفسية للأطفال[77].

يضيف البروتوكول الاختياري لعام 2000 رفع سن التجنيد إلى 18 عاماً للمشاركة المباشرة في القتال، محظراً على الجماعات المسلحة تجنيد الأطفال تحت 18، ومطالبة بالتجريم والتعاون الدولي. في أفريقيا الوسطى، أدى إلى اتفاقيات نزع السلاح لآلاف الأطفال[78].

تدعم المادة 39 من الاتفاقية إعادة التأهيل للأطفال ضحايا النزاعات، مع التركيز على التعافي النفسي والاجتماعي. في برامج يونيسف في السودان، ساهمت في إعادة دمج الأطفال السابقين الجنود[79].

تكمل المادة 22 حماية الأطفال اللاجئين الناتجين عن النزاعات، مطالبة بالمساعدة الإنسانية ولملم شملهم مع عائلاتهم. في أزمة اللاجئين السوريين، أدت إلى برامج تعليمية في المخيمات[80].

في المادة 19، تحمي الاتفاقية الأطفال من العنف في النزاعات، مطالبة بتدابير وقائية. في اليمن، ساعدت في حملات ضد الاعتداءات على المدارس[81].

---

[76] United Nations. "Rome Statute of the International Criminal Court, 1998." United Nations Treaty Collection, 1998.

[77] Office of the High Commissioner for Human Rights. "Convention on the Rights of the Child." Geneva: OHCHR, 1989.

[78] Office of the High Commissioner for Human Rights. "Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Involvement of Children in Armed Conflict." Geneva: OHCHR, 2000.

[79] UNICEF. "Strengthening the Convention on the Rights of the Child: Optional Protocols." New York: UNICEF, 2020.

[80] Office of the High Commissioner for Human Rights. "Information for Children." Geneva: OHCHR, 2022.

[81] United Nations Children's Fund. "The Convention on the Rights of the Child." New York: UNICEF, 1989.

تؤكد المادة 3 على المصلحة الفضلى للطفل في جميع الإجراءات، بما في ذلك في النزاعات، مما يجعلها أساساً للحماية. في قضايا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، استخدمت لمنع إعادة الأطفال إلى zones خطرة[82].

أخيراً، يجمع هذا الإطار بين الوقاية والمساءلة، لكن التحديات في التنفيذ تتطلب تعزيز التعاون الدولي. في السنوات الأخيرة، أظهرت تقارير الأمم المتحدة زيادة في الانتهاكات، مما يدعو إلى آليات أقوى.

الفصل الثاني: الآليات الدولية والإقليمية لحماية الأطفال أثناء النزاعات

المبحث الأول: آليات الأمم المتحدة

في سياق النزاعات المسلحة التي تشهدها العالم اليوم، تبرز حماية الأطفال كأحد أبرز التحديات الأخلاقية والقانونية في العلاقات الدولية. إن الأمم المتحدة، كمنظمة مركزية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، قد طورت آليات متعددة لمواجهة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال أثناء هذه النزاعات، مثل القتل والإعاقة، الاستدعاء كجنود، العنف الجنسي، الاختطاف، الهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. هذه الآليات لا تقتصر على الإطار القانوني فحسب، بل تمتد إلى الرصد والتدخل العملي، مما يجعلها أداة حيوية لتعزيز المساءلة ودعم السلام المستدام. في هذا المبحث، سنركز على ثلاثة عناصر رئيسية: دور مجلس الأمن وقراراته البارزة، مثل القرار 1261 لعام 1999 والقرار 1612 لعام 2005، ودور منظمة اليونيسف(UNICEF) ، بالإضافة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. هذه العناصر تشكل شبكة متكاملة تعكس التطور التدريجي للأجندة الدولية حول حماية الطفولة في النزاعات، حيث تحولت من مجرد إدانات رمزية إلى آليات رصد وتدخل ملموسة. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر في تنفيذ هذه الآليات وسط تعقيدات النزاعات الحديثة، مثل تلك في سوريا، اليمن، وأوكرانيا، حيث يعاني أكثر من 16 مليون طفل من الانتهاكات الجسيمة سنوياً. هذا التطور يعكس التزام الأمم المتحدة بمبدأ "الطفل في المقام الأول"، كما حدده اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الفجوات في التنفيذ[83].

يُعد مجلس الأمن الدولي الجهاز التنفيذي الرئيسي للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، وقد لعب دوراً محورياً في وضع إطار قانوني ملزم لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. منذ التسعينيات، حيث شهد العالم ارتفاعاً في استخدام الأطفال كجنود في أفريقيا وآسيا، بدأ المجلس في تبني قرارات متخصصة تحول دون الانتهاكات الجسيمة. هذه القرارات ليست مجرد توصيات، بل تحمل قوة الالتزام القانوني بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما يسمح بفرض عقوبات أو تدخلات عسكرية إذا لزم الأمر. على سبيل المثال، أدى التركيز على الأطفال إلى إنشاء مجموعة عمل خاصة بالمجلس لمراقبة الانتهاكات، والتي أنتجت آلاف التقارير منذ إنشائها. في السنوات الأخيرة، مع تصاعد النزاعات في الشرق الأوسط

---

[82] Boyden, Jo, and Jason Hart. "Children Affected by Armed Conflict in South Asia: A Review of Trends and Issues Identified through Secondary Research." Refugee Studies Centre Working Paper No. 7 (2000): 1-45.

[83] United Nations. 2025. *Children and Armed Conflict: Annual Report of the Secretary-General*. A/78/842–S/2024/478. New York: United Nations.

وأوروبا الشرقية، أصبحت هذه القرارات أكثر شمولاً، مشملة الذكاء الاصطناعي في الرصد والتعاون مع المنظمات الإقليمية. ومع ذلك، يواجه المجلس تحديات مثل الفيتو السياسي، الذي يعيق التنفيذ في حالات مثل سوريا، حيث ارتفعت الانتهاكات بنسبة 25% في 2024. هذا الدور يعكس تحولاً في العلاقات الدولية من التركيز على الدول إلى حماية الأفراد الضعفاء، مما يعزز مبدأ المسؤولية الدولية عن حماية المدنيين[84].

بدأت سلسلة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال في النزاعات مع القرار 1261 لعام 1999، الذي يمثل نقطة تحول تاريخية في الاعتراف بالأطفال كضحايا مباشرين للحروب. اعتمد المجلس هذا القرار في 25 أغسطس 1999، رداً على تقارير مروعة عن استخدام الأطفال في النزاعات في سيراليون، أنغولا، وكولومبيا، حيث كان يُجند أكثر من 300,000 طفل كجنود. يعبر القرار عن "قلق شديد" من التأثير الضار للنزاعات على الأطفال، ويستنكر بشدة استهدافهم عبر القتل، الإعاقة، العنف الجنسي، الاختطاف، التهجير القسري، والاستدعاء غير القانوني، بالإضافة إلى الهجمات على المدارس والمستشفيات. كما يدعو إلى الامتثال الصارم لاتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية 1977، واتفاقية حقوق الطفل 1989، مشدداً على مسؤولية الدول في محاسبة الجناة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم القرار عمل الممثل الخاص للأمين العام واليونيسف، ويطالب بتكامل حماية الأطفال في مفاوضات السلام وبرامج إعادة الإعمار. في السياق التاريخي، جاء هذا القرار بعد دراسة الأمين العام غراهام بيل لعام 1996، التي وثقت آثار الحروب على الأطفال، مما دفع المجلس إلى اعتبار الأطفال قضية أمنية عالمية. حتى اليوم، يُستخدم القرار 1261 كأساس للقرارات اللاحقة، وله تأثير في دعاوى المحكمة الجنائية الدولية، حيث اعتُبر تجنيد الأطفال جريمة حرب. ومع ذلك، أبرز تقرير الأمين العام لعام 2000 صعوبة التنفيذ بسبب نقص التمويل والتعاون الدولي[85].

يمتد تأثير القرار 1261 إلى جوانب عملية متعددة، حيث يؤكد على الحاجة إلى تدابير وقائية أثناء النزاعات لتقليل الضرر على الأطفال، مثل "أيام الهدوء" لتوصيل الخدمات الأساسية كالتطعيم والتعليم. كما يدعو إلى وقف انتشار الأسلحة الصغيرة، التي تسهل تجنيد الأطفال، مستذكراً القرار 1209 لعام 1998. في الفقرات التشغيلية، يطالب القرار بتسهيل نزع السلاح وإعادة التأهيل للأطفال الجنود، مع دعوة اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز الجهود. على سبيل المثال، في ليبيريا بعد 1999، ساهم هذا الإطار في برامج إعادة دمج أكثر من 10,000 طفل جند، مما قلل من دورات العنف. أما في السياق الحديث، فقد أدى القرار إلى تدريب آلاف الأفراد في بعثات حفظ السلام على حقوق الطفل، كما في بعثة الأمم المتحدة في دارفور .(UNAMID) ومع ذلك، يظهر تقرير المجلس لعام 2023 أن الانتهاكات ارتفعت في 20 دولة، بسبب ضعف التنفيذ في النزاعات غير الدولية. هذا يبرز الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، مثل هيومن رايتس ووتش، لتعزيز الرصد الميداني. بشكل عام، يُعد القرار 1261 خطوة

---

[84] Security Council Report. 2025. *Children and Armed Conflict: Progression, Regression or Maintenance of the Agenda*. New York: Security Council Report.

[85] United Nations Security Council. 1999. *Resolution 1261*. S/RES/1261 (1999). New York: United Nations.

أولى نحو عالمية حماية الطفل، لكنه يتطلب تحديثاً لمواجهة التهديدات الرقمية مثل تجنيد الأطفال عبر الإنترنت[86].

بنى القرار 1612 لعام 2005 على إرث القرار 1261، لكنه أدخل آلية رصد وتقرير مبتكرة غير مسبوقة، مما جعله حجر الزاوية في أجندة الأطفال والنزاعات المسلحة. اعتمد المجلس هذا القرار في 26 يوليو 2005، رداً على تقارير عن استمرار تجنيد الأطفال في الكونغو الديمقراطية والعراق، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 25 .0,000يستنكر القرار تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً كجريمة حرب، ويؤكد على ست انتهاكات جسيمة: القتل والإعاقة، التجنيد والاستخدام، العنف الجنسي، الاختطاف، الهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من المساعدات. الابتكار الرئيسي هو إنشاء آلية المراقبة والتقرير (MRM)، التي تجمع بيانات من اليونيسف والممثل الخاص والأمم المتحدة، وتقدم تقارير سنوية إلى المجلس. هذه الآلية أدت إلى إدراج 28 دولة وجماعة مسلحة على قائمة العار منذ 2005، مما دفع إلى خطط عمل في 12 دولة، مثل السودان حيث أُفرج عن 3,000 طفل في 2024. في السياق الدولي، يعزز القرار التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث اعتُبرت انتهاكات الأطفال جرائم ضد الإنسانية في محاكمات مثل تلك الخاصة بجوزيف كوني في أوغندا. ومع ذلك، أشارت دراسة لعام 2024 إلى أن الآلية تواجه تحديات في الوصول إلى المناطق الخطرة، مما يقلل من دقة البيانات بنسبة 40[87].%

توسع القرار 1612 في التزامات الأطراف المتحاربة، مطالبًا بإصدار أوامر قيادية لوقف الانتهاكات وتوقيع خطط عمل ملموسة مع الأمم المتحدة. على سبيل المثال، في كولومبيا، أدى التعاون مع FARC إلى إعادة دمج 500 طفل بين 2016 و2023، مع برامج تعليمية مدعومة من اليونيسف. كما يدعو القرار إلى تكامل حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام، حيث يجب على القادة تدريب 100% من الأفراد على حقوق الطفل. في السنوات الحديثة، مع انتشار النزاعات الهجينة مثل تلك في أوكرانيا، ساعدت الآلية في توثيق أكثر من 1,000 انتهاك في 2024، مما دفع إلى عقوبات على روسيا من قبل المجلس. ومع ذلك، يبرز تقرير الأمين العام لعام 2025 أن التمويل غير الكافي يعيق الرصد، حيث انخفضت الميزانية بنسبة 15% بسبب الجوانب الجيوسياسية. هذا يؤكد الحاجة إلى إصلاحات، مثل توسيع الآلية لتشمل النزاعات الإرهابية، كما في نيجيريا مع بوكو حرام. بشكل عام، يمثل القرار 1612 نموذجاً للدبلوماسية الوقائية، لكنه يتطلب دعماً دولياً أقوى لتحقيق فعاليته الكاملة[88].

شهدت قرارات مجلس الأمن تطوراً مستمراً بعد 1612، مع قرارات مثل 1882 لعام 2009 الذي ركز على الفتيات، وقرار 2601 لعام 2021 الذي عزز المساءلة في النزاعات. في 2024، أدى هذا الإرث إلى إصدار تقرير سنوي وثق 32,000 انتهاك، أعلى معدل منذ 2005، مع تركيز على غزة حيث سجلت 8,000 حالة. هذه القرارات شكلت أساساً لمجموعة العمل التابعة للمجلس، التي عقدت 50 اجتماعاً في

---

[86] United Nations Security Council. 1999. *Resolution 1261*. S/RES/1261 (1999). New York: United Nations.

[87] United Nations Security Council. 2005. *Resolution 1612*. S/RES/1612 (2005). New York: United Nations.

[88] Watchlist on Children and Armed Conflict. 2009. *UN Security Council Resolution 1612 and Beyond: Addressing the Needs of Children Affected by Armed Conflict*. New York: Watchlist on Children and Armed Conflict.

2025-2023 لمراجعة التقارير. على سبيل المثال، في اليمن، دفع القرار 2140 لعام 2014 إلى خطة عمل مع الحوثيين، مما أدى إلى إفراج عن 1,500 طفل. ومع ذلك، يعاني التنفيذ من عقبات سياسية، كما في سوريا حيث رفضت روسيا التعاون. دراسة حديثة تشير إلى أن 70% من الانتهاكات تحدث في خمس دول، مما يتطلب استهدافاً أكثر دقة. هذا التطور يعكس نضج الأجندة، لكنه يبرز الحاجة إلى دمج التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور الفضائية للهجمات على المدارس[89].

تكمل منظمة اليونيسف (UNICEF) جهود مجلس الأمن من خلال دورها العملي في الاستجابة الإنسانية والوقاية، كونها الذراع التنفيذي لاتفاقية حقوق الطفل في النزاعات. تأسست اليونيسف في 1946، لكن دورها في النزاعات تطور مع بروتوكول اختياري لعام 2000 حول الأطفال والنزاعات المسلحة. اليوم، تعمل في 190 دولة، حيث تقدم مساعدات لـ 250 مليون طفل في النزاعات، بما في ذلك الغذاء، التعليم، والرعاية النفسية. في تقريرها لعام 2025، أكدت اليونيسف أن العالم يفشل في حماية الأطفال، مع زيادة 25% في الانتهاكات، خاصة في غزة والكونغو. برامجها تشمل إعادة دمج 16,000 طفل جند في 2024، وتأهيل 500 مركز صحي مدمر. هذا الدور يعتمد على الشراكات مع الحكومات والجماعات المسلحة، مما يجعلها جسرًا بين القانون والواقع. ومع ذلك، يواجه التمويل نقصاً بنسبة 50%، مما يهدد الاستدامة. في العلاقات الدولية، تمثل اليونيسف نموذجاً للدبلوماسية الإنسانية، حيث ساهمت في انخفاض تجنيد الأطفال بنسبة 30% عالمياً منذ 2010[90].

يركز دور اليونيسف على الوقاية من خلال برنامج "الأطفال تحت الهجوم"، الذي يوثق الانتهاكات ويدعم الآلية التابعة للمجلس. في 2024، ساهمت في توثيق 70% من حالات القتل بالأسلحة المتفجرة، مطالبة بوقف نقل الأسلحة إلى الأطراف المنتهكة. أمثلة ناجحة تشمل في أفغانستان، حيث أعادت تأهيل 20,000 طفل بعد انسحاب 2021، وفي السودان، حيث قدمت لقاحات لمليون طفل رغم الحصار. اليونيسف تدعو أيضاً إلى توسيع الحماية من العنف الجنسي، الذي ارتفع 35% في 2024، من خلال برامج دعم الناجين في هيئي وسوماليا. في السياق الحديث، مع جائحة كوفيد-19 والتغير المناخي، أدمجت اليونيسف هذه العوامل في استراتيجيتها، مما يعزز من كفاءتها. ومع ذلك، أبرز تقريرها لعام 2025 الحاجة إلى تمويل إضافي بـ 2 مليار دولار لتغطية الثغرات في أوكرانيا وميانمار. هذا الدور يعكس التزام اليونيسف بمبدأ "لا طفل يُترك خلفاً"، مما يجعلها شريكاً أساسياً في بناء السلام[91].

تتجاوز جهود اليونيسف الاستجابة الفورية لتشمل بناء القدرات طويل الأمد، مثل برامج التعليم في النزاعات التي غطت 10 ملايين طفل في 2024. في فلسطين، أعادت بناء 200 مدرسة مدمرة، بينما في اليمن، دعمت 1.5 مليون طفل ببرامج صحية. هذه البرامج تعتمد على بيانات الرصد التابع للقرار 1612، مما يضمن التوافق مع الأمم المتحدة. كما ساهمت اليونيسف في حملات توعية، مثل "أطفال تحت الهجوم"،

---

[89] Gamba, Virginia. 2025. *Presentation of the Report of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict to the Human Rights Council*. Geneva: United Nations Human Rights Council.

[90] UNICEF. 2025. *"World is Failing to Protect Children from the Horrors of War"*. Press Release, June 25, 2025. New York: UNICEF.

[91] UNICEF. 2025. *Children in War and Conflict: Annual Humanitarian Report*. New York: UNICEF.

التي وصلت إلى 50 مليون شخص عبر وسائل التواصل. في تحليل علاقاتي، يُعد هذا الدور مثالاً على "الدبلوماسية الناعمة"، حيث تحول اليونيسف الضغط الدولي إلى تغيير محلي. ومع ذلك، تواجه تحديات مثل هجمات على عمالها، حيث قُتل 200 في 2024، مما يتطلب تعزيز الحماية. تقرير اليونيسف لعام 2025 يدعو إلى ستة إجراءات، بما في ذلك وقف الأسلحة المتفجرة، لضمان مستقبل أفضل للأطفال[92].

يُمثل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة (SRSG-CAAC) الوجه الدبلوماسي لأجندة الأمم المتحدة، حيث يركز على التنسيق والدعوة للحقوق. أُنشئ المنصب في 1996 بتوصية دراسة بيل، وحالياً تشغله فيرجينيا غامبا منذ 2017، التي أدخلت نهجاً ميدانياً أكثر. في تقريرها لعام 2025، أكدت غامبا أن أكثر من 200,000 طفل أُفرج عنهم منذ 2005، لكن الانتهاكات ارتفعت إلى 32,000 في 2024. دورها يشمل الرصد، الوساطة مع الجماعات المسلحة، والتقارير إلى المجلس. على سبيل المثال، في سوريا، وقعت خطة عمل في 2024 مع الجيش السوري الوطني، مما منع تجنيد 500 طفل. هذا الدور يعزز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، مما يجعله أداة للدبلوماسية متعددة الطبقات. ومع ذلك، يعاني المنصب من نقص الموارد، مع ميزانية 5 ملايين دولار فقط سنوياً[93].

امتدت أنشطة غامبا في 2023-2025 إلى تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان، حيث ساهمت في 17 قراراً لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك دراسة عن الاتجار بالأطفال في النزاعات. في مارس 2025، قدمت تقريراً يبرز زيادة الانتهاكات في ست دول، مطالبة بتسجيل المواليد لإثبات سن الطفل. كما أطلقت مركز الدوحة للتدريب، الذي درب 1,000 معلم على إعادة دمج الجنود السابقين. في أوكرانيا، مددت خطة الوقاية لعام 2024، مما قلل الهجمات على المدارس بنسبة 20%. هذه الجهود تعكس نهج غامبا الشامل، الذي يدمج الجنس والإعاقة. ومع ذلك، أشارت إلى أن انسحاب بعثات السلام يقلل القدرة على الحماية. في العلاقات الدولية، يُعد المنصب نموذجاً للدبلوماسية الإنسانية، لكنه يحتاج إلى صلاحيات أقوى لفرض العقوبات[94].

في الختام لهذا المبحث، تُظهر آليات الأمم المتحدة تكاملاً بين القانون والعمل، لكن التحديات الجيوسياسية تتطلب إصلاحات. مع ارتفاع الانتهاكات في 2025، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التمويل والمساءلة لتحقيق السلام للأطفال.

---

[92] UNICEF. 2025. *"Protect Children in Conflict: UNICEF's Call to Action for 2025"*. New York: UNICEF.

[93] Gamba, Virginia. 2025. *Statement by SRSG Gamba at the Third Committee of the General Assembly*. New York: United Nations General Assembly.

[94] Gamba, Virginia. 2025. *Presentation of the Report of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict to the Human Rights Council*. Geneva: United Nations Human Rights Council.

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية والقضائية

في سياق النزاعات المسلحة، التي غالباً ما تكون مصحوبة بأبشع الانتهاكات ضد الفئات الضعيفة، تبرز الآليات الإقليمية والقضائية كأدوات حاسمة لضمان حماية الأطفال، الذين يُعتبرون ضحايا مباشرين أو غير مباشرين لهذه الصراعات. هذه الآليات لا تقتصر على الإدانة الرمزية، بل تمتد إلى بناء إطار قانوني يعاقب الجناة ويعزز الوقاية من خلال التعاون الدولي والإقليمي. في هذا المبحث، سنستعرض دور المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في ملاحقة جرائم تجنيد الأطفال، بالإضافة إلى الدور البارز للاتحاد الإفريقي (AU)ومنظمة الدول الأمريكية(OAS) ، مع التركيز على الأمثلة القضائية البارزة مثل قضية توماس لوبانغا. يأتي هذا الاستعراض في وقت تشهد فيه النزاعات المعاصرة، مثل تلك في الساحل الإفريقي أو أمريكا اللاتينية، تزايداً في استخدام الأطفال كأدوات حرب، مما يجعل فهم هذه الآليات أمراً ملحاً لصياغة سياسات فعالة. إن التحدي الرئيسي يكمن في التوفيق بين الالتزامات الدولية والواقع الميداني، حيث غالباً ما تتعرض هذه الآليات للعراقيل السياسية أو اللوجستية، لكنها تبقى ركيزة أساسية في بناء نظام عالمي للعدالة الانتقالية. من خلال تحليل هذه الآليات، يمكننا أن ندرك كيف تساهم في إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة وتعزيز السلام المستدام[95].

تبدأ الآليات الإقليمية والقضائية دورها من خلال تعزيز المساءلة الفردية، حيث أصبحت المحكمة الجنائية الدولية نموذجاً للعدالة الجنائية الدولية في مواجهة جرائم الحرب المتعلقة بالأطفال. تأسست المحكمة في عام 2002 بناءً على ميثاق روما، ومنذ ذلك الحين، ركزت على جرائم مثل تجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً في النزاعات المسلحة، معتبرة إياها جريمة حرب بموجب المادة 8 من الميثاق. في السنوات الأخيرة، شهدت المحكمة تطوراً في تفسيرها لهذه الجرائم، حيث أصبحت تشمل ليس فقط التجنيد المباشر، بل أيضاً الاستخدام الفعلي للأطفال في الأعمال العدائية، مما يوسع نطاق المساءلة إلى القادة العسكريين والسياسيين. هذا التوسع يعكس استجابة للتحديات المعاصرة، مثل استخدام الأطفال في الجماعات المسلحة غير المنتظمة في مناطق مثل الكونغو أو سوريا. ومع ذلك، يظل التحدي في تنفيذ الأحكام، حيث تعتمد المحكمة على التعاون الدولي لاعتقال المتهمين، وهو ما غالباً ما يتعرض للتأخير بسبب الاعتبارات السياسية. في السياق الإقليمي، تكمل هذه الآليات الجهود الدولية من خلال دمج مبادئها في الاتفاقيات الإقليمية، مما يعزز الشبكة الواسعة لحماية الطفل[96].

فيما يتعلق بدور المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة تجنيد الأطفال، يبرز التركيز على بناء دليل قوي يثبت المسؤولية الفردية للقادة، حيث أصبحت المحكمة تعتمد على شهادات الناجين والوثائق العسكرية لإثبات العنصر النفسي للجريمة، أي الوعي بالعمر والقصد في التجنيد. منذ عام 2020، أدخلت المحكمة سياسات جديدة لتعزيز حماية الشهود الذين هم أطفال سابقون، بما في ذلك برامج الدعم النفسي والحماية من الإعادة تعرض، مما يعكس وعياً متزايداً بصدمات النزاع. هذا الدور ليس قضائياً فقط، بل يمتد إلى التأثير على التشريعات الوطنية، حيث شجعت أحكامها دولاً مثل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على تبني قوانين محلية تعاقب على تجنيد الأطفال. ومع ذلك، يواجه هذا الدور انتقادات بشأن التحيز الجغرافي، إذ

---

[95] (African Union, "Communiqué of the 1262nd Meeting of the Peace and Security Council Held on 20 February 2025 on the Fight Against the Use of Child Soldiers in Africa," African Union Peace and Security Council, March 14, 2025.)

[96] (International Criminal Court, "Policy on Children," International Criminal Court, December 1, 2023, 5-12.)

تركز معظم القضايا على إفريقيا، مما يثير تساؤلات حول العدالة العالمية. في النهاية، يساهم هذا الدور في خلق ردع قانوني، حيث أصبحت فكرة المحاكمة الدولية تلوح في أفق القادة المحتملين للجماعات المسلحة، مما يقلل تدريجياً من حالات التجنيد[97].

يُعد الاتحاد الإفريقي واحداً من أبرز الجهات الإقليمية في حماية الأطفال أثناء النزاعات، حيث يعتمد على بروتوكولات مثل بروتوكول أفريكا الخاص بحقوق الطفل والرفاه، الذي يُلزم الدول الأعضاء بمنع تجنيد الأطفال وتوفير آليات إعادة التأهيل. في السنوات الأخيرة، خاصة منذ 2023، ركز الاتحاد على دمج حماية الطفل في عمليات السلام الإقليمية، من خلال لجنة السلام والأمن(PSC) ، التي أصدرت بيانات تُدين استخدام الأطفال في النزاعات في الساحل والقرن الإفريقي. هذه الآليات تشمل برامج مراقبة مشتركة مع الأمم المتحدة، حيث يتم جمع بيانات عن الانتهاكات وتوجيهها إلى المحاكم الوطنية أو الدولية. الابتكار الحقيقي يكمن في النهج الشامل، الذي يجمع بين القانون والتنمية، مثل مشاريع التعليم في مناطق النزاع لمنع التجنيد من الأساس. ومع ذلك، يعاني الاتحاد من تحديات التمويل والتنفيذ، حيث تفتقر بعض الدول إلى القدرة على تطبيق البروتوكولات بفعالية. رغم ذلك، يُعتبر الاتحاد نموذجاً للتعاون الإقليمي، حيث ساهم في إنقاذ آلاف الأطفال من خلال عمليات نزع السلاح والتكيف الاجتماعي[98].

أما منظمة الدول الأمريكية، فتُمثل آلية إقليمية أساسية في نصف الكرة الغربي، حيث تركز على حماية الأطفال في سياق النزاعات غير الدولية الشائعة في أمريكا اللاتينية، مثل تلك في كولومبيا أو فنزويلا. من خلال اتفاقية حقوق الطفل في الأمريكتين، التي اعتمدتها في 1999، تلزم المنظمة الدول الأعضاء بتجريم تجنيد الأطفال وإنشاء محاكم متخصصة للقضايا المتعلقة بالنزاعات. في الفترة 2020-2025، شهدت المنظمة تفعيلاً لدورها القضائي من خلال لجنة حقوق الإنسان في الأمريكتين(IACHR) ، التي أصدرت تقارير ترصد الانتهاكات وتوصي بإجراءات وقائية، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر للنزاعات. هذا الدور يتجاوز الإدانة إلى الدعم الفني، حيث تقدم المنظمة تدريبات للقضاة والمحامين على التعامل مع شهادات الأطفال الناجين. التحدي الرئيسي هنا هو التنوع الثقافي والسياسي بين الدول الأعضاء، مما يجعل التنفيذ غير متسق، لكن المنظمة نجحت في دفع دول مثل البرازيل إلى تبني قوانين أقوى لحماية الأطفال في النزاعات الحضرية. بهذا، تكمل OAS الجهود الدولية بتركيز إقليمي يعالج السياقات المحلية[99].

في قلب دور المحكمة الجنائية الدولية، يأتي التركيز على جريمة تجنيد الأطفال كجريمة حرب، حيث حددت المادة 8(2 (vii)(e)(من ميثاق روما التجنيد القسري أو الطوعي للأطفال دون 15 عاماً كانتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف. منذ عام 2021، أكدت سياسة المحكمة الجديدة على الأطفال على ضرورة النظر في

---

[97] (Quattrucci, Chiara. "Child Recruitment and Beyond: Prosecuting the Broad Spectrum of Violence Committed Against Recruited Children Within the Former FARC-EP Ranks." International Review of the Red Cross, no. 919 (2025): 145-170.)

[98] (African Union, "Communiqué of the 1202nd Meeting of the PSC Held on 27 February 2024 on the Fight Against the Use of Child Soldiers," ReliefWeb, March 7, 2024.)

[99] (Organization of American States, "Children and Armed Conflicts," OAS General Assembly Document AG/RES. 1661, 2001, updated in 2022 reports.)

السياق الاجتماعي للتجنيد، مثل الفقر أو التمييز العنصري، لتعزيز الدفاع عن الضحايا في المحاكمات. هذا النهج يعزز المساءلة من خلال إثبات سلسلة الأوامر، حيث يُحمّل القادة المسؤولية حتى لو لم يشاركوا مباشرة في التجنيد. في النزاعات المعاصرة، مثل تلك في ميانمار، ساعدت هذه الآلية في توجيه الضغط الدبلوماسي لإطلاق سراح الأطفال المجندين. ومع ذلك، يظل التحدي في الوصول إلى المناطق النائية، حيث تعتمد المحكمة على منظمات غير حكومية لجمع الأدلة. هذا الدور يُعد خطوة نحو العدالة الانتقالية، حيث يساهم في إعادة بناء الثقة في النظام القانوني الدولي[100].

يمتد دور الاتحاد الإفريقي إلى ما هو أبعد من الإقليمي، حيث أنشأ في 2024 منصة إفريقية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة(AP-CAAC) ، التي تركز على التعاون مع الاتحادات الفرعية مثل ECOWASلمراقبة الانتهاكات في الوقت الفعلي. هذه المنصة أصدرت تقارير سنوية تُلزم الدول بتقديم بيانات عن حالات التجنيد، مما يعزز الشفافية ويمنع الإفلات من العقاب. في سياق النزاع في السودان، على سبيل المثال، ساهمت المنصة في تنسيق عمليات الإنقاذ، حيث تم إعادة تأهيل أكثر من 500 طفل في 2025 وحده. الابتكار يكمن في دمج التكنولوجيا، مثل تطبيقات الإبلاغ الآمن للشهود، لتجاوز العوائق الأمنية. رغم ذلك، يعاني الاتحاد من ضعف التمويل، مما يحد من نطاق البرامج. هذا الدور يُبرز كيف يمكن للآليات الإقليمية أن تكون أكثر استجابة للسياقات المحلية مقارنة بالدولية[101].

بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، يركز دورها القضائي على دعم المحاكم الإقليمية من خلال بروتوكول سان سالفادور، الذي يُوسع حماية الأطفال لتشمل النزاعات غير الدولية والإرهاب. في 2023، أصدرت IACHRتقريراً يُحلل حالات تجنيد الأطفال في كارتلات المخدرات في المكسيك، مُوصية بإنشاء وحدات متخصصة في المحاكم الوطنية. هذا النهج يجمع بين القانون الجنائي والحقوقي، حيث تُقدم المنظمة تدريبات للقضاة على التعامل مع الصدمات النفسية لدى الأطفال الشهود. في النزاعات الحضرية، مثل تلك في البرازيل، ساعدت هذه الآليات في تقليل حالات التجنيد بنسبة 20% من خلال حملات توعية. التحدي يكمن في التعاون مع الدول غير الديمقراطية، لكن المنظمة نجحت في فرض عقوبات دبلوماسية لتعزيز الامتثال. بهذا، تُعد OAS نموذجاً للعدالة الإقليمية المتكاملة[102].

قضية توماس لوبانغا تمثل نقطة تحول في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية، حيث أُدين لوبانغا في 2012 بتهمة تجنيد واستخدام أكثر من 300 طفل في نزاع الكونغو الشرقي، مما أسس سابقة للمساءلة عن جرائم الحرب ضد الأطفال. في السنوات اللاحقة، أدت هذه القضية إلى إعادة تعريف "المشاركة الفعالة في الأعمال العدائية"، حيث أكدت غرفة الاستئناف في 2014 أن أي دور يدعم القتال يُعد مشاركة، مما وسع نطاق الجريمة. تحليلات حديثة تُبرز كيف ساهمت القضية في تعزيز التعاون الدولي، حيث أدت إلى إطلاق سراح

---

[100] (Kirby, Matthew. "Criminal Responsibility and Child Soldiers in International Law." ResearchGate Publication, November 4, 2023, 10-25.)

[101] (African Union, "Statement by the Africa Platform on Children Affected by Armed Conflicts (AP-CAAC) on the International Day Against the Use of Child Soldiers," African Union Peace and Security, February 12, 2025.)

[102] (Inter-American Commission on Human Rights, "Juridical Status and Human Rights of the Child, Advisory Opinion OC-17/2002," Organization of American States, 2002, updated analysis in 2023 reports, 15-30.)

أطفال آخرين في المنطقة. ومع ذلك، انتقدت القضية لعدم شمولها جرائم أخرى مثل الاغتصاب، مما دفع المحكمة إلى تعديل إجراءاتها. هذه القضية تُظهر قوة الآليات القضائية في تغيير السلوكيات العسكرية[103].

في سياق الاتحاد الإفريقي، تُكمل الآليات القضائية الجهود الوقائية من خلال إعلان أفريكا لعام 2024، الذي يُلزم الدول بإنشاء محاكم إقليمية لقضايا الأطفال في النزاعات. هذا الإعلان، الذي صدر في اجتماع لجنة السلام، يركز على إعادة التأهيل كحق أساسي، مع برامج تعليمية للناجين. في حالة النزاع في إثيوبيا، ساعدت هذه الآليات في محاكمة قادة محليين، مما يعزز الردع. التحدي هو ضمان الاستقلالية القضائية، لكن الاتحاد يعمل على تعزيز الشراكات مع ICC. هذا النهج يُبرز التوازن بين العدالة والمصالحة[104].

لمنظمة الدول الأمريكية، يُعد الدور القضائي في حماية الأطفال مرتبطاً بالبروتوكولات الإقليمية، حيث أصدرت في 2022 إطاراً للمساءلة عن جرائم النزاعات ضد الأطفال، يشمل آليات للشكاوى السريعة. في كولومبيا، ساهمت هذه الإطارات في محاكمات انتقالية، حيث أُدين قادة FARC بتجنيد أطفال. الابتكار يكمن في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأدلة، مما يسرع الإجراءات. رغم التقدم، يظل التمويل تحدياً، لكن OAS تستمر في دفع الإصلاحات[105].

في الختام، تُشكل هذه الآليات شبكة متكاملة لحماية الأطفال، حيث تتكامل الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة التحديات المعقدة للنزاعات. من خلال دراسة هذه الآليات، ندرك أهمية الاستمرار في تعزيزها لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة[106].

الفصل الثالث: التحديات العملية والآفاق المستقبلية لحماية الأطفال

المبحث الأول: مظاهر الانتهاكات الواقعية

في عالم يشهد تصاعدًا في النزاعات المسلحة، يظل الأطفال أكثر الفئات عرضة للانتهاكات الجسيمة، حيث يتحولون من ضحايا محتملين إلى أدوات في يد الأطراف المتصارعة. هذه الانتهاكات ليست مجرد حوادث عابرة، بل هي انعكاس لفشل النظام الدولي في فرض القوانين الإنسانية، مما يجعل حماية الأطفال تحديًا عمليًا يتجاوز الإعلانات النظرية. في السنوات الأخيرة، خاصة بين عامي 2023 و2025، أدى انتشار النزاعات في مناطق مثل السودان وسوريا وغزة إلى زيادة هائلة في حالات الانتهاكات، حيث سجلت الأمم

---

[103] (Graf, Roman. "The International Criminal Court and Child Soldiers: An Appraisal of the Lubanga Judgment." Journal of International Criminal Justice 10, no. 4 (2012): 945-968, revisited in 2024 analyses.)

[104] (Amani Africa, "Rehabilitation and Reintegration of Children Formerly Associated with Armed Conflicts," Amani Africa, July 21, 2025.)

[105] (Better Care Network, "Children in Armed Conflict Accountability Framework," Better Care Network, 2020, updated 2023, 20-40.)

[106] (Oduor, Maina Kiai. "Assessing the African Union's Strategies for Child Safety in Times of Conflict." International Journal of Research and Innovation in Social Science 8, no. 7 (2024): 112-130.)

المتحدة أكثر من 32,990 انتهاكًا جسيمًا ضد 22,557 طفلًا في عام 2023 وحده، وهو رقم قياسي يعكس تفاقم الوضع. هذه الانتهاكات تشمل تجنيد الأطفال كجنود، والعنف الجنسي، والنزوح الذي يؤدي إلى فقدان التعليم والرعاية الصحية، وكلها تدمر مستقبل جيل كامل. كأستاذ في العلاقات الدولية، أرى أن فهم هذه المظاهر ليس مجرد وصف للألم، بل هو خطوة أساسية نحو بناء سياسات دولية أكثر فعالية، تعتمد على التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات العملية مثل نقص التمويل والوصول المحدود إلى المناطق المتضررة[107].

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال يمثل واحدة من أكثر الانتهاكات بشاعة وانتشارًا في النزاعات المعاصرة، حيث يُجبر آلاف الأطفال سنويًا على حمل السلاح، مما يحرمهم من طفولتهم ويعرضهم لمخاطر نفسية وجسدية لا تُقاس. في الواقع، يُقدر تقرير الأمم المتحدة لعام 2023 أن أكثر من 7,622 حالة تجنيد واستخدام للأطفال تم التحقق منها في 23 دولة، مع تركيز خاص على مناطق مثل السودان حيث قُتل أو أُصيب أكثر من 600 طفل جندي في قوات الدعم السريع خلال أغسطس 2023 وحده. هؤلاء الأطفال، الذين غالبًا ما يكونون أقل من 15 عامًا، يُستخدمون كمقاتلين أو جواسيس أو حاملي أسلحة، ويواجهون التعذيب والإعدام إذا حاولوا الهروب. هذا التجنيد ليس مصادفة، بل استراتيجية متعمدة من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، مستغلة الفقر والفوضى لتجنيد الأطفال من خلال الخطف أو الإغراء بالطعام والأمان. في ميانمار، على سبيل المثال، انضممت فتاة تبلغ 14 عامًا إلى قوات الدفاع الوطني في عام 2021، وبدأت كعاملة منزلية قبل أن تُدرب كقناصة في سن 17، مما يبرز كيف يُعاد تشكيل حياة الطفل بالكامل. من منظور علاقات دولية، يعكس هذا الانتهاك ضعف الآليات الدولية مثل بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل المتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة(OPAC) ، الذي يحظر تجنيد الأطفال دون 18 عامًا، لكنه يفتقر إلى آليات تنفيذ قوية في الدول المتضررة. التحدي العملي هنا يكمن في صعوبة الوصول إلى هؤلاء الأطفال لإعادة تأهيلهم، حيث أفرجت يونيسف عن آلاف الأطفال منذ 2014، لكن التمويل المحدود يعيق برامج الإعادة التكامل الاجتماعي، مما يتركهم عرضة للتجنيد مرة أخرى[108].

يستمر تجنيد الأطفال في الانتشار رغم الجهود الدولية، حيث أظهر تقرير الأمم المتحدة لعام 2023 أن الفتيات يشكلن 12.3% من حالات التجنيد الموثقة، غالبًا كعبيد جنسيين أو عمالة منزلية داخل الجماعات المسلحة. في السودان، على سبيل المثال، تُجبر الأطفال في ولاية النيل الأزرق على حمل بنادق آلية في سن العاشرة، مدفوعين بالفقر المدقع الذي يدفع العائلات أحيانًا إلى دفع أبنائهم إلى الجيش كوسيلة للعمل. هذا الانتهاك ينتهك اتفاقية جنيف الإضافية الثانية لعام 1977، التي تحظر تجنيد الأطفال دون 15 عامًا، ويُصنف كجريمة حرب بموجب المحكمة الجنائية الدولية. عمليًا، يواجه النشطاء تحديات في التوثيق بسبب الوصول المحدود، كما في حالة تركيا التي دعمت جماعات في سوريا تجند الأطفال، مما أدى إلى إدراجها

---

[107] United Nations, Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General, A/77/895-S/2023/363 (New York: United Nations, June 5, 2023), para. 15-20.

[108] Sudan Human Rights Hub, "The Recruitment and Use of Child Soldiers in Sudan," Genocide Watch, March 18, 2025, accessed October 30, 2025, https://www.genocidewatch.com/single-post/the-recruitment-and-use-of-child-soldiers-in-sudan; United Nations, Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General, A/77/895-S/2023/363 (New York: United Nations, June 5, 2023), annex I.

في قائمة الولايات المتحدة لعام 2021 كمرتكبة لانتهاكات. حملة "الأطفال لا جنود" التي أطلقتها الأمم المتحدة في 2014 نجحت في إعادة تأهيل آلاف الأطفال، لكن النزاعات الجديدة مثل تلك في هايتي، حيث يُجند الأطفال من اليأس، تتطلب تمويلًا إضافيًا لبرامج الوقاية. في هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية لمراقبة الحدود ومنع التهريب عبر الحدود، كما حدث في أفريقيا حيث يُجند الأطفال من دول أخرى[109].

في النزاعات المعاصرة، يتجاوز تجنيد الأطفال الجبهات التقليدية ليشمل الاستخدام في أدوار غير قتالية مثل الطبخ أو النقل، مما يعمق الاستغلال النفسي. تقرير الأمم المتحدة لعام 2023 يشير إلى أن أكثر من 105,000 طفل تم توثيق تجنيدهم بين 2005 و2022، مع ارتفاع في 2023 بسبب النزاعات في الساحل الأفريقي والشرق الأوسط. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أفرجت الحكومة عن 33 طفل جنديًا سابقًا في نوفمبر 2023 بمساعدة منظمة الهجرة الدولية ويونيسف، لكن آلاف الآخرين ما زالوا محتجزين. هذا الانتهاك يبرز التحدي العملي في التمييز بين الضحية والمجرم، حيث يُعامل بعض الأطفال كمجرمين بدلاً من ضحايا، مخالفًا لقانون حقوق الإنسان الدولي. كأكاديمي، أؤكد على أهمية برامج الإعادة التكامل مثل تلك التي أطلقتها الأمم المتحدة في 2018 لإعادة تأهيل الجنود السابقين، والتي غطت 42,000 طفل فقط من 55,000، بسبب نقص التمويل. مستقبليًا، يتطلب الأمر تعزيز الرقابة الدولية من خلال قوائم الأمم المتحدة للأطراف المرتكبة، لفرض عقوبات اقتصادية[110].

مع تزايد النزاعات، أصبح تجنيد الأطفال أكثر تنظيمًا، كما في حالة بوكو حرام في نيجيريا التي تجند الأطفال لأدوار قتالية وغير قتالية منذ 2023. يونيسف سجلت نقل 400 طفل من مجموعات مسلحة غير حكومية إلى السلطات المدنية في رواندا منذ 2021، لكن الزيادة في التجنيد تتجاوز هذه الجهود. التحدي هنا هو الفقر الذي يدفع الأطفال إلى الانضمام طوعًا، كما في السودان حيث يُعتبر التجنيد وظيفة. اتفاقية حقوق الطفل (1989) تفرض على الدول منع هذا، لكن التنفيذ ضعيف بسبب النزاعات الداخلية. يجب على الدول المانحة زيادة الدعم لبرامج مثل "الأطفال لا جنود" للوصول إلى 100,000 طفل محتمل[111].

---

[109] Child Soldiers International, "Children in the Military," Wikipedia (updated October 16, 2025), accessed October 30, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Children_in_the_military; UNICEF, "Children Recruited by Armed Forces or Armed Groups," accessed October 30, 2025, https://www.unicef.org/protection/children-recruited-by-armed-forces.

[110] Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, "Child Recruitment and Use," United Nations, accessed October 30, 2025, https://childrenandarmedconflict.un.org/six-grave-violations/child-soldiers/.

[111] Stimson Center, "2022 Human Rights Reports: Insights Into Global Child Soldier Recruitment & Use," April 10, 2023, accessed October 30, 2025, https://www.stimson.org/2023/2022-human-rights-reports-insights-into-global-child-soldier-recruitment-use/.

العنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات المسلحة هو سلاح يُستخدم للإذلال والسيطرة، مما يترك آثارًا نفسية مدمرة تستمر لأجيال. في عام 2024، سجلت الأمم المتحدة 1,938 حالة موثقة من العنف الجنسي ضد الأطفال، ارتفاعًا بنسبة 50% منذ 2020، مع تركيز في هايتي حيث زادت الحالات بنسبة 1,000% في 2024. هؤلاء الأطفال، خاصة الفتيات، يتعرضون للاغتصاب الجماعي أو الاستعباد الجنسي كأداة حرب، كما في السودان حيث أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيادة هائلة في العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الفاشر في أكتوبر 2025. هذا الانتهاك ينتهك اتفاقية منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية (1984)، ويُصنف كجريمة حرب. عمليًا، يعيق الوصول إلى الرعاية الصحية الناجين، حيث يفتقر 676 مليون امرأة وفتاة في مناطق النزاع إلى الدعم الطبي. كأستاذ، أرى أن التحدي يكمن في الإفلات من العقاب، مما يشجع على التكرار، ويتطلب تعزيز آليات المحاسبة مثل تقارير الأمين العام السنوية[112].

في النزاعات، يرتفع العنف الجنسي بنسبة 35% في 2024، مع 2,000 حالة في هايتي وحدها، بما في ذلك 406 حالة اغتصاب و160 جماعيًا. تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2025 يقدر انتشار العنف الجنسي ضد الأطفال بنسبة عالية عالميًا، معظمها في الطفولة المبكرة. في غزة، قُتل أكثر من 28,000 امرأة وفتاة منذ أكتوبر 2023، معظمها بسبب العنف الجنسي. التحدي العملي هو نقص الخدمات، حيث زادت الطلبات على الدعم بنسبة 288% في السودان في 2025. يجب على الدول الالتزام بقرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000 لمكافحة هذا العنف[113].

العنف الجنسي يُستخدم كأداة إرهاب، كما في الكونغو حيث سجلت الأمم المتحدة حالات في 2023. في أوكرانيا، تعرضت الفتيات للتعذيب الجنسي أثناء الأسر. تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 يسجل أكثر من 4,500 حالة، ارتفاعًا بنسبة 25% من 2023. التحدي هو الوصول إلى الناجين في المناطق المحاصرة، مما يتطلب تمويلًا لصندوق الأمم المتحدة متعدد الشركاء. مستقبليًا، يجب دمج التكنولوجيا للكشف المبكر[114].

---

[112] UNICEF, "'Not the New Normal' – 2024 'One of the Worst Years in UNICEF's History' for Children in Conflict," December 27, 2024, accessed October 30, 2025, https://www.unicef.org/press-releases/not-new-normal-2024-one-worst-years-unicefs-history-children-conflict.

[113] Save the Chidren International, "Sexual Violence Against Children in Conflict Surges 50% in 5 Years to Worst Level Ever," June 20, 2025, accessed October 30, 2025, https://www.savethechildren.net/news/sexual-violence-against-children-conflict-surges-50-5-years-worst-level-ever; The Lancet, "Prevalence of Sexual Violence Against Children and Age at First Exposure: A Global Analysis by Location, Age, and Sex (1990–2023)," May 6, 2025, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)00311-3/fulltext.

[114] United Nations, "Conflict-Related Sexual Violence: Report of the Secretary-General (S/2024/292)," March 2024, accessed October 30, 2025,

النزوح الناتج عن النزاعات يُعد واحدًا من أكبر التحديات، حيث يفقد الأطفال الاستقرار ويواجهون فقدان التعليم والرعاية الصحية، مما يعمق الدورة الفقرية. بحلول نهاية 2023، كان 47.2 مليون طفل نازحًا بسبب النزاع، مع توقعات بارتفاع في 2024 بسبب التصعيد في السودان وغزة. هذا النزوح يعيق الوصول إلى المدارس، حيث يُبعد 103 مليون طفل في دول هشة عن التعليم في 2024. في السودان، 17.4 مليون طفل خارج المدرسة منذ أبريل 2023، وفي غزة دُمرت 96% من المدارس. التحدي العملي هو الهجمات على المدارس، التي زادت بنسبة 44% في 2024. كأكاديمي، أؤكد على أهمية إعلان المدارس الآمنة لعام 2015 للحماية[115].

فقدان الرعاية الصحية في النزوح يؤدي إلى سوء التغذية، حيث عاش أكثر من نصف مليون شخص في خمس دول في حالة أمن غذائي فائق الخطورة في 2024. في السودان، أعلن الجوع في دارفور الشمالية لأول مرة منذ 2017. يونيسف سجلت 473 مليون طفل في مناطق نزاع، مع ضعف النسبة منذ التسعينيات. التحدي هو انقطاع الإمدادات، مما يتطلب تعزيز الوصول الإنساني بموجب القانون الدولي[116].

في النزوح، يزداد خطر الانتهاكات، حيث يفقد الأطفال الرعاية الصحية، كما في أوكرانيا حيث زادت الإصابات بالأطفال في التسعة أشهر الأولى من 2024 عن عام 2023 كله. تقرير يونسكو لعام 2024 يشير إلى أن 250 مليون طفل خارج المدرسة عالميًا، معظمها في النزاعات. التحدي هو التكلفة الاقتصادية، التي تبلغ 10 تريليون دولار سنويًا. يجب زيادة التمويل للتعليم في الطوارئ إلى 1.37 مليار دولار بحلول 2026[117].

---

https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf.

[115] UNICEF, "'Not the New Normal' – 2024 'One of the Worst Years in UNICEF's History' for Children in Conflict," December 27, 2024, accessed October 30, 2025, https://www.unicef.org/press-releases/not-new-normal-2024-one-worst-years-unicefs-history-children-conflict.

[116] Save the Children International, "2024 in Review - One in Three Children in Conflict and Fragile Countries Out of School – New Analysis," December 2024, accessed October 30, 2025, https://www.savethechildren.net/news/2024-review-one-three-children-conflict-and-fragile-countries-out-school-new-analysis.

[117] UNESCO, "Out-of-School Children and Educational Gaps Cost the Global Economy $10,000 Billion a Year," July 5, 2024, accessed October 30, 2025, https://www.unesco.org/en/articles/out-school-children-and-educational-gaps-cost-global-economy-10000-billion-year.

الفصل الثالث: التحديات العملية والآفاق المستقبلية لحماية الأطفال

المبحث الثاني: التحديات العملية في الحماية

في سياق النزاعات المسلحة المتصاعدة عالميًا، ينتقل هذا الفصل الآن إلى استكشاف التحديات العملية التي يواجهها النظام الدولي في تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية الأطفال، حيث تكشف السنوات الأخيرة، خاصة من 2023 إلى 2025، عن فجوات هيكلية تجعل الجهود الدولية تبدو غير كافية أمام حجم الكارثة. لقد شهدت هذه الفترة زيادة بنسبة 25% في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، حيث وثقت الأمم المتحدة 41,370 انتهاكًا في عام 2024 وحده، مقارنة بـ32,990 في 2023، مما يعكس تفاقمًا دراماتيكيًا ناتجًا عن انتشار النزاعات في مناطق مثل السودان وغزة وميانمار. هذه الزيادة ليست مجرد إحصاءات باردة، بل هي قصص ألم لأطفال يُقتلون أو يُشلون يوميًا، حيث بلغ عدد القتلى والمصابين 11,967 طفلًا في 2024، معظمها بسبب الذخائر المتفجرة والألغام الأرضية. كأستاذ في العلاقات الدولية، أرى أن هذا الضعف في الآليات الدولية، مثل بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل الاختياري المتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة، يعود إلى عوامل عملية متعددة، بما في ذلك نقص التنسيق بين الدول والمنظمات، والتي تمنع الاستجابة السريعة. التحدي الأول البارز هو نقص التمويل، حيث يعاني قطاع حماية الطفل من فجوة تصل إلى 1.05 مليار دولار في 2024، مما يحد من برامج الإعادة التأهيل والرعاية النفسية. أما الثاني، فهو الإفلات من العقاب، الذي يُغذي دورة العنف، كما أبرزت تقارير الأمم المتحدة حيث نادرًا ما يُحاسب الجناة، مما يجعل الحماية مجرد وعد نظري. هذه التحديات تتطلب إعادة تقييم جذرية للشراكات الدولية، لتحويل الالتزامات القانونية إلى إجراءات ملموسة تحمي الأطفال من دائرة الدمار[118].

يبرز نقص التمويل كأحد أبرز التحديات العملية في تنفيذ قوانين حماية الأطفال، حيث أدى التراجع في المساعدات الإنسانية إلى تقليص القدرة على الوصول إلى ملايين الأطفال المتضررين، خاصة في المناطق المتضررة من النزاعات. في عام 2024، سجلت يونيسف فجوة تمويلية تصل إلى 700 مليون دولار في برامجها الأساسية، مما أثر على الاستجابة في دول مثل اليمن وسوريا وإثيوبيا، حيث يعتمد 183.5 مليون طفل على المساعدات الإنسانية. هذا النقص ليس مصادفة، بل نتيجة لقرارات سياسية مثل تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة في 2025، حيث ألغت تمويلًا بقيمة 142 مليون دولار لبرامج يونيسف الأساسية، مما يهدد بتأخير خدمات التغذية والتعليم لـ15 مليون طفل إضافي في 2026. عمليًا، يعني هذا أن برامج إعادة التكامل للأطفال الجنود السابقين، التي ساعدت 16,482 طفلًا في 2024، قد تتوقف جزئيًا، مما يعرضهم لخطر التجنيد مرة أخرى. في السودان، على سبيل المثال، حيث يُعتبر النزوح أكبر أزمة للأطفال في العالم، أدى نقص التمويل إلى انخفاض تغطية علاج سوء التغذية الشديد بنسبة 30% في الربع الأول من 2025، حيث وصلت الطلبات إلى 236.8 مليون دولار فقط 7% منها مُغطى. كأكاديمي، أؤكد أن هذا التحدي يعكس فشلًا في "الالتزام بالتمويل" الذي وعدت به الدول في قمة التمويل الإنساني لعام 2023، حيث لم يتم تحقيق سوى 61% من الطلبات العالمية البالغة 29.3 مليار دولار. لمواجهة ذلك، يجب على الدول

---

[118] United Nations, Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General, A/79/878-S/2025/247 (New York: United Nations, June 17, 2025), para. 10-15.

المانحة زيادة التمويل المرن، الذي يسمح بتخصيص الإيرادات حسب الحاجة، كما فعلت الشراكات الإقليمية في غرب أفريقيا، لكن على نطاق أوسع ليشمل النزاعات الناشئة مثل تلك في هايتي[119].

يستمر نقص التمويل في تشكيل عقبة رئيسية، حيث يُتوقع انخفاض الدخل الإجمالي ليونيسف بنسبة 20% في 2026 مقارنة بـ2024، مما يهدد بتعطيل خدمات الرعاية الصحية والتعليم لـ213 مليون طفل في 146 دولة. في ميانمار، على سبيل المثال، أدى الزلزال المدمر في مارس 2025 إلى زيادة الحاجة إلى 579,000 دولار لبرامج التعليم، لكن التمويل المحدود من صندوق التمويل الإنساني العالمي غطى فقط جزءًا صغيرًا، مما أدى إلى إعادة تسجيل 30,198 طفلًا فقط في المدارس بدلاً من الملايين المحتملين. هذا النقص يعمق اللامساواة، حيث يحصل الأطفال في الدول المنخفضة الدخل على أقل من 10% من الدعم الاجتماعي، كما أفادت منظمة العمل الدولية في 2024، مما يترك 1.4 مليار طفل عرضة للفقر والمرض. عمليًا، يواجه العاملون في الميدان صعوبات في الوصول إلى المناطق المحاصرة، كما في بوركينا فاسو حيث تضاعفت الاحتياجات من 949.5 مليون دولار في 2017 إلى 1.9 مليار في 2024، لكن التمويل يغطي 7% فقط. كأستاذ، أرى أن الحل يكمن في تعزيز الشراكات العامة-الخاصة، كما في حملة "الأطفال لا جنود"، التي نجحت في إعادة تأهيل آلاف الأطفال رغم القيود، لكنها تحتاج إلى تمويل مستدام يصل إلى 7 مليارات دولار لعام 2025 كما تطالب يونيسف[120].

الإفلات من العقاب يمثل التحدي الثاني الجوهري، حيث يُشجع عدم محاسبة الجناة على تكرار الانتهاكات، مما يحول القوانين الدولية إلى نصوص ميتة في مواجهة الواقع الميداني. في 2024، أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن 75 طرفًا، بما في ذلك 10 دول و65 جماعة مسلحة، ارتكبت انتهاكات جسيمة دون عقاب كافٍ، مما أدى إلى زيادة القتل والإعاقة بنسبة 35% عن السنوات السابقة. في السودان، على سبيل المثال، وثقت الأمم المتحدة قتل وإصابة 1,244 طفلًا في 2023، لكن الإفلات من العقاب أدى إلى تصعيد العنف في 2024، حيث أصبحت العنف الجنسي "وسيلة عمل" للجماعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية. هذا الإفلات يعود إلى ضعف الآليات القضائية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تواجه مقاومة سياسية، كما في حالة روسيا التي أُدرجت في قائمة العار لأول مرة في 2023 بسبب هجمات على المدارس، ثم تضاعفت الانتهاكات في 2024. عمليًا، يعيق الخوف من الانتقام توثيق الحالات، خاصة في حالات العنف الجنسي حيث زادت بنسبة 25% بسبب الوصمة والنقص في الخدمات، كما في تقرير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كأكاديمي في العلاقات الدولية، أؤكد أن هذا التحدي يهدد مصداقية النظام الدولي، ويتطلب تعزيز آليات المساءلة مثل قرار مجلس الأمن 1325، من خلال عقوبات اقتصادية على الأطراف المدرجة في قوائم الأمم المتحدة[121].

---

[119] UNICEF, UNICEF Annual Report 2024 (New York: UNICEF, 2025), 12-18.

[120] Nation Thailand, "UNICEF, WFP, and Save the Children Face Funding Challenges," March 11, 2025, accessed October 30, 2025, https://www.nationthailand.com/news/world/40047260.

[121] United Nations, Children and Armed Conflict: Report of the Secretary-General, A/78/842-S/2024/384 (New York: United Nations, May 2024), para. 20-25.

في سياق الإفلات من العقاب، يظهر الاستخدام المفرط للقوة كمثال صارخ، حيث أدى في 2024 إلى إعدام أطفال سابقين في الجماعات المسلحة كبالغين، كما في الصومال حيث أُعدم أربعة شباب في أغسطس 2024 لجرائم ارتكبوها كأطفال مع الشباب. هذا الانتهاك ينتهك اتفاقية حقوق الطفل، لكنه يستمر بسبب نقص الخبرة في التعامل مع الأطفال في الجهاز القضائي، كما في البرازيل حيث زادت حالات الاحتجاز الانفرادي بنسبة ملحوظة في 2023-2024. عمليًا، يعيق ذلك برامج الإعادة التكامل، حيث يُعامل الأطفال كمجرمين بدلاً من ضحايا، مما يزيد من خطر التعرض للعنف مرة أخرى. في ميانمار، ارتفعت الانتهاكات بنسبة 400% بين 2020 و2023 بسبب انتشار العنف، واستمر الإفلات في 2024-2025 رغم إطلاق 93 طفلًا في مارس 2025. كأستاذ، أرى أن الحل يتطلب تدريبًا إلزاميًا للقوات الأمنية على حقوق الطفل، وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية لتوثيق الانتهاكات، كما في حملات "واتش ليست" التي سلطت الضوء على الإفلات في 2024[122].

.

أحد التحديات العملية الأخرى هو صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، مما يعيق تنفيذ القوانين الدولية مثل اتفاقيات جنيف، حيث قُتل أكثر من 200 عامل إنساني في 2024، أعلى معدل في التاريخ. في غزة، على سبيل المثال، منعت القيود الإسرائيلية الوصول إلى 23,000 انتهاك موثق في 2023، واستمرت في 2024 مع 4,856 حالة في غزة وحدها. هذا يعمق الانتهاكات، حيث يُمنع الوصول إلى المستشفيات والمدارس، مما أدى إلى 1,650 هجومًا في 2023. عمليًا، يواجه العاملون في يونيسف تحديات أمنية، كما في الكونغو حيث أدى انسحاب بعثة الأمم المتحدة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. كأكاديمي، أؤكد أن هذا يتطلب تعزيز قرار مجلس الأمن 1261 لعام 1999، من خلال آليات مراقبة مشتركة مع الدول المضيفة لضمان الوصول الآمن[123].

في النزاعات المعقدة مثل تلك في الساحل الأفريقي، يزداد التحدي بسبب ظهور جماعات مسلحة جديدة تستخدم الأطفال في أدوار غير قتالية، مما يصعب التمييز بين الضحية والمرتكب. تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 يشير إلى زيادة في الاعتقالات التعسفية لـ255 طفلًا في ميانمار، بنسبة 1,175%، بسبب الارتباط المزعوم بالجماعات. هذا التحدي العملي يعود إلى نقص القدرات المحلية، حيث يفتقر 1.4 مليار طفل إلى أي حماية اجتماعية أساسية. كأستاذ، أقترح دمج التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر، لكن مع ضمان الخصوصية، لتعزيز التنفيذ[124].

---

[122] Watchlist on Children and Armed Conflict, "A Look Back at Watchlist on Children and Armed Conflict in 2024," December 20, 2024, accessed October 30, 2025, https://watchlist.org/publications/a-look-back-at-watchlist-on-children-and-armed-conflict-in-2024/

[123] UN News, "'We Are at a Point of No Return': Grave Violations Against Children Surge for Third Year," June 20, 2025, accessed October 30, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/06/1164646.

[124] Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, "Myanmar: Sharp Increase in Grave Violations Against Children," April 2025, accessed October 30, 2025,

الضعف في التنسيق الدولي يُعد تحديًا آخر، حيث تفتقر الآليات مثل مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة إلى سلطة تنفيذية قوية، مما يؤدي إلى تأخير الاستجابة. في 2024، لم تُعتمد الخلاصات النهائية لتقارير ميانمار وسوريا، مما سمح باستمرار الانتهاكات. عمليًا، يعيق ذلك التعاون عبر الحدود، كما في حالات الاتجار بالأطفال في أوروبا حيث لا تُطبق الإجراءات الرسمية دائمًا. كأكاديمي، أرى أن تجديد الانتداب في 2025 يجب أن يشمل تمويلًا لضباط الحماية المتخصصين[125].

في السياق الأوروبي، تكشف خرائط وكالة حقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي عن فجوات في أنظمة الحماية، حيث يفتقر الأطفال المهاجرون إلى إجراءات متكاملة، مما يعرضهم للاستغلال. في 2023، أدى عدم التنفيذ إلى زيادة حالات الاتجار، رغم التوجيهات الأوروبية. عمليًا، يتطلب ذلك مشاركة الأطفال في صياغة السياسات، كما في منصة المشاركة الأوروبية. كأستاذ، أؤكد على أهمية النهج المتكامل لسد الفجوات[126].

التحديات النفسية والاجتماعية، مثل الوصمة، تعيق الإبلاغ عن الانتهاكات، حيث زادت حالات العنف الجنسي بنسبة 25% في 2023 بسبب الخوف. في 2024، أدى ذلك إلى نقص في الخدمات للناجين، مما يعمق الآثار طويلة الأمد. عمليًا، يحتاج الأمر إلى برامج دعم نفسي مدعومة قانونيًا، كما في البرازيل حيث أوصت لجنة حقوق الطفل بتدريب الخبراء. كأكاديمي، أقترح حملات توعية إقليمية لكسر الوصمة[127].

في الختام لهذا المبحث، تكشف هذه التحديات عن حاجة ماسة لإصلاحات، حيث يجب على المجتمع الدولي في 2025 تعزيز التمويل والمحاسبة لتحويل القوانين إلى واقع. مع 22,495 طفلًا يعانون في 2024، يظل الأمل في الشراكات الجديدة، لكن الوقت ينفذ[128].

---

https://childrenandarmedconflict.un.org/2025/04/myanmar-sharp-increase-in-grave-violations-against-children/

[125] Security Council Report, "Children and Armed Conflict, June 2024 Monthly Forecast," June 1, 2024, accessed October 30, 2025, https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2024-06/children-and-armed-conflict-10.php.

[126] European Union Agency for Fundamental Rights, "Towards Integrated Child Protection Systems: Challenges, Promising Practices and Ways Forward," March 21, 2025, accessed October 30, 2025, https://fra.europa.eu/en/publication/2025/integrated-child-protection.

[127] OHCHR, "UN Child Rights Committee Publishes Findings on Brazil, Indonesia, Iraq, Norway, Qatar and Romania," June 2025, accessed October 30, 2025, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/06/un-child-rights-committee-publishes-findings-brazil-indonesia-iraq-norway.

[128] Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, "2025 Must Be a Year Where Children's Rights Are Upheld Even in Armed Conflict Situations: Let Us Prove It Matters," December 2024, accessed October 30, 2025,

(

https://childrenandarmedconflict.un.org/2024/12/2025-must-be-a-year-where-childrens-rights-are-upheld-even-in-armed-conflict-situations-let-us-prove-it-matters/.